

تحولات مراكز القوة والنفوذ في
المحيط الهادي وجواره الجيوبوليتيكي:
آسيا الباسيفيك - الهندوباسيفيك -
الأركتوباسيفيك

كراسة استراتيجية

العدد 28 - 2024

تحولات مراكز القوة والنفوذ في المحيط الهادي وجواره الجيوبوليتيكي: آسيا الباسيفيك – الهندوباسيفيك – الأركتوباسيفيك

الأستاذ الدكتور عبد القادر دندن
أستاذ العلاقات الدولية
جامعة عنابة – الجزائر

2024



مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

كراسة استراتيجية
تعنى بالموضوعات الساخنة في العراق و المنطقة والعالم

رئيس التحرير
أ.م.د سعد عبيد السعدي

هيئة التحرير
د. عمار عباس الشاهين
نور نبيه جميل
حنين محمد أحمد

المدقق اللغوي: أ. د. فائزة عباس حميدي

عنوان الكراسة: تحولات مراكز القوة والنفوذ في المحيط الهادي وجواره الجيوبوليتيكي:
آسيا الباسيفيك - الهندوباسيفيك - الأركتوباسيفيك
الأستاذ الدكتور عبد القادر دندن
أستاذ العلاقات الدولية - جامعة عنابة - الجزائر

العدد 28 / الطبعة الاولى - 2024

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (3371) لسنة 2023
رقم الايداع الدولي
ISBN: 978- 9922- 8750- 0- 2

جميع الحقوق محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

في قصته الحزينة «الدرس الأخير»، ذكر الكاتب الروسي الشهير «ماكسيم غوركي»، كيف أن الصياد الذي كان يواجه عاصفة هوجاء على قاربه الصغير، أخذ يقدم نصائح وتوجيهات حول الصيد والبحر وكيفية التعامل معهما في عز اشتداد العاصفة وتهديدها لحياته وحياة ابنه اليافع الذي كان يرافقه في رحلة الموت تلك، ليقاطعه الولد مستغرباً ألا ترى يا أبي أن هذا الوقت مناسب أكثر للتضرع إلى الله كي ننجو، وليس لإسداء النصح والتوجيه، فرد عليه الأب الذي أدمت قلبه سنوات من مواجهة أهوال البحار «إن الله يعلم أن عباده الذين خلقهم ليعيشوا على الأرض، يموتون الآن في البحر». وفي رواية «العجوز والبحر» تفنن الروائي الأمريكي «إرنست همنغواي»، في وصف العلاقة الخاصة بين ذلك العجوز والبحر وقاربه وشباك الصيد وأسماء المحيط، رغم ما يقاسيه من شظف العيش في القرية الكوبية المعزولة على شواطئ الأطلسي، وما بين مأساة قصة «غوركي» وإنسانية رواية «همنغواي»، تكمن العلاقة المتقلبة للإنسان بالبحر ما بين التراجيدية والحميمية على مر التاريخ. فعلى صفحات تلك المسطحات المائية الشاسعة ارتسمت حالات الصعود والهبوط لمختلف القوى والحضارات، وانتقلت السلع والثقافات والقصص، فبالبحر بالنسبة للإنسان ليس مجرد مظهر طبيعي جامد، بل سجل إستراتيجي وتاريخي وثقافي لا غنى عنه.

كان ترويض البحر واستغلال ربطه بين مختلف المناطق والقارات، مدخلا من مداخل تمكين الإنسان في الأرض وتسخير لقوى الطبيعة لصالحه، وذلك منذ أن اخترقت أولى القوارب البدائية الصغيرة تلك البحار، وصولاً إلى السفن والبوارج والغواصات فائقة التقنية في وقتنا الحاضر، لتكون بحار العالم ومحيطاته شاهداً على تطور الإنسان التقني، ورحلاته الاستكشافية والاستعمارية وما نجم عنها من إمارة للثام عن عوالم مجهولة، وربط العالم بشبكة واسعة من خطوط المواصلات البحرية الاقتصادية والتجارية، وفسح المجال للأساطيل العسكرية لغزو قارات بأكملها، وتأسيس أكبر الإمبراطوريات الإمبريالية

المعاصرة الأوروبية منها ثم الأمريكية، ليدخل البحر مجال الجيوبوليتيك والتتنظير من أوسع أبوابهما، وليفتح الصراع الإستراتيجي ما بين القوى البرية ونظيرتها البحرية، وكل منها متسلحة بمجموعة من نظريات الجيوبوليتيك البري والبحري، التي يقف وراءها كبار علماء الجيوبوليتيك الذين حملوا على عاتقهم آمال ومصالح ومخاوف شعوبهم ودولهم وحكوماتهم.

ويشكل المحيط الهادي اليوم قلب التجاذبات الجيوبوليتيكية البحرية العالمية، بما يمتلكه من مزايا طبيعية وجغرافية وإستراتيجية واقتصادية، ولكن قبل ذلك كان المحيط الأطلسي هو المحيط المركزي للعالم، وذلك منذ أن انتفت عنه صفة بحر الظلمات بعد أن مهدت رحلات كولومبس الأولى نحو العالم الجديد، وبعدها رحلات بحارة وقادة عسكريين كثر عبر ذلك المحيط، لتزع حالة الغموض والضبابية عنه، وجعله الشريان التجاري والاقتصادي الرئيسي للعالم، كما ساهم بروز قوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب الآخر من المحيط وتحالفها مع القوى الأوروبية، في رسم معالم العلاقات عبر الأطلسية بين القارة العجوز والصفة المقابلة من الأطلسي، ليصبح هذا المحور القلب الإستراتيجي للعالم، إلى أن جاءت جملة من المتغيرات والمعطيات لتنتقل العلاقات الدولية من أطلسية إلى باسيفيكية، في ظل انتقال ملحوظ للقوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والديمغرافية من الغرب الأطلسي نحو الشرق الباسيفيكي، ليكون ذلك من بين أهم الميزات الإستراتيجية المعاصرة إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

تحولات مراكز القوة والنفوذ في المحيط الهادي وجواره الجيوبوليتيكي:

آسيا الباسيفيك - الهندوباسيفيك - الأركتوباسيفيك

الأستاذ الدكتور عبد القادر دندن

أستاذ العلاقات الدولية - جامعة عنابة - الجزائر

- الإشكالية البحثية: إن دراسة جيوبوليتيك المحيط الهادي وما جاوره من بحار ومحيطات أصبح من الاهتمامات الجيوبوليتيكية الملحة والضرورية، ذلك أن مراكز القوة والنفوذ تشهد حركية غير مسبوقة ومتسارعة بشكل كبير، وذلك على مستويين رئيسيين، وهما: مستوى الانتقال من الأطلسية إلى الباسيفيكية في مقام أول، والذي بدأت ملامحه مع مشارف نهاية الحرب الباردة، وبلغ قمة نضجه وبروزه بنهاية العقدين الماضيين وبداية العقد الثالث من هذه الألفية، ثم وفي مقام ثان ديناميكية القوة والنفوذ في إطار الباسيفيك وجواره الجيوبوليتيكي ولا سيما المحيط الهندي والمحيط القطبي الشمالي، واللذان يرتبطان بالباسيفيك ارتباطا طبيعيا وجغرافيا وحتى إستراتيجيا واقتصاديا وتجاريا في وقتنا الحالي. لذلك تتركز إشكالية هذه الكراسة الإستراتيجية حول تفحص وتحليل التساؤل المركزي التالي: ما مدى تأثير حركية تحول مراكز القوة والنفوذ التي يشهدها المحيط الهادي وجواره الجيوبوليتيكي في التوازنات الإستراتيجية الإقليمية والعالمية؟ وما هي أهم مظاهر تلك الحركية ومحركاتها؟

وهو ما يحيلنا إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما مدى الأهمية التي تحظى بها البحار في التاريخ الإنساني وفي الواقع الاقتصادي والتجاري والإستراتيجي لعالمنا المعاصر؟

- كيف ولماذا أصبح المحيط الهادي يتموضع في قلب الجيوبوليتيك البحري المعاصر؟

- وكيف يمكن استجلاء المميزات الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية لمناطق الخرائط الذهنية الناجمة عن تلك الحركية، والمتمثلة في توصيفات آسيا الباسيفيك، والهندوباسيفيك، والأركتوباسيفيك؟

وبالنظر إلى محور هذا الموضوع حول المحيط الهادي والتطورات الإستراتيجية الحاصلة فيه، وحركية تحولات مراكز القوة والنفوذ ضمنه وبالتفاعل مع جواره البحري المباشر، فإن مدخل الجيوبوليتيك البحري يكون الأنسب لتحليل مثل هذا الانشغال البحثي. فهذا المدخل يختص في تحليل التفاعلات البحرية، سواء ما تعلق بالتطورات الإستراتيجية لدى القوى البحرية المؤثرة، أو التحولات الديناميكية في مناطق بحرية بعينها مثل محيطات أو بحار معينة بما تحويه من مضائق وممرات بحرية وقوى عسكرية واقتصادية، وما يلتصق بتلك النطاقات البحرية من صور نزاعية وصراعية متعددة، وكذلك الروابط الواصلة ما بين مناطق بحرية مختلفة، وخاصة تلك التي تصنف ضمن الجوار البحري الجيوبوليتيكي، كما هو الحال بالنسبة لعلاقة المحيط الهادي وترابطه من مختلف النواحي مع المحيط الهندي بالأساس، ومع المحيط المتجمد الشمالي والقارة القطبية الشمالية (الأركتيكا) بدرجة ثانية.

- **هيكل المحتوى:** يتوزع مضمون هذه الكراسة الإستراتيجية على أربعة محاور أساسية:

- يختص الأول منها بتقديم السياق العام لدراسة تحولات القوة ولفوذ في المحيط الهادي وجواره الجيوبوليتيكي، والذي يندرج ضمن تحليلات الجيوبوليتيك البحري وما يرتبط به من نظريات تفسيرية على رأسها الإسهامات المرجعية لعالم الجيوبوليتيك الأمريكي «ألفريد ماهان». وهو ما يفيد في توضيح موقع البحار في التاريخ الإنساني وفي التوجهات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية لمختلف القوى البحرية العظمى في العالم، وحتى القوى القارية ومدى ارتباطها بالإستراتيجيات التي تتبعها نظيرتها البحرية، في ظل ما يعرف بالصراع بين القوى البحرية والقارية، وفي ذات الوقت يوضح المحور الأهمية الاستثنائية للمحيط الهادي من مختلف النواحي، ومدى ارتباطه بالمحيطات المجاورة مثل الهندي والقطبي الشمالي، وتعدد النطاقات والخرائط الذهنية ذات الصلة بتقسيمات مراكز القوة في مياه الهادي وجواره البحري.

- ويدور المحور الثاني حول دراسة وتحليل مختلف مراحل ومحطات تطور التصورات والرؤى الإستراتيجية تجاه المحيط الهادي، والتي يأتي في مقدمتها مفهوم آسيا الباسيفيك أو آسيا المحيط الهادي، والذي يعد وليد نهاية الثمانينيات وإيداناً بتحويلات إستراتيجية مفصلية بانتقال التفاعلات الدولية من اطلسية إلى باسيفيكية، مع إبراز أهم خصائص هذا

التوصيف الذهني والجيوبوليتيكي للمنطقة، وأبرز الرهانات والتحديات المطروحة في ظلّه، والهيكل المؤسسي للمنظم للمنطقة والمتمثل في منتدى لول آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي (أباك).

- فيما يأتي المحور الثاني ليسلط الضوء على تطور إستراتيجي آخر معاصر وحيوي في المنطقة، والمتمثل في تبني مجموعة من القوى الرئيسية إقليمية وعالميا لمفهوم الهندوباسيفيك أو الهندي- الهادي، والذي يجمع المحيطين معا في وحدة واحدة طبيعية وإستراتيجية واقتصادية، ويعد بديلا عن مفهوم آسيا الباسيفيك. وما نجم عن ذلك من حالات استقطاب حادة بين المعسكر الأمريكي وحلفائه الإقليميين من جهة، والصين من جهة أخرى، والتي تعد رافضة لهذا التصور الجديد، ومجريات التنافس الإستراتيجي بين الجانبين عبر مجموعة من الإجراءات والترتيبات الاقتصادية والأمنية المتضاربة.

- في الوقت الذي يعرج فيه المحور الرابع على تطور إستراتيجي جديد ضمن سلسلة الخرائط الذهنية المبتكرة في المنطقة، والمتمثل في الطرح الروسي بالدرجة الأولى والصيني بالدرجة الثانية، لتشكيل وتصميم نطاق تفاعلي جديد متمثل في الأركتوباسيفيك، أي الربط بشكل إستراتيجي ما بين المحيط الهادي والمحيط القطبي الشمالي. ويوضح المحور بالتفصيل أهم خلفيات ومنطلقات ذلك، والجهود المبذولة لتجسيد ذلك التصور وجعله منافسا لتصورات غربية مضادة للرؤيتين الروسية والصينية.

أولاً- مركزية المحيط الهادي في الجيوبوليتيك البحري المعاصر:

لطالما ارتبطت حياة البشر بالبحر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فعبّره مرت تجارتهم وأبحرت سفنهم المحملة بمختلف الكنوز والموارد، أو المثقلة بآلاف البحارة والجنود المتجهين نحو خوض معارك بحرية ضارية، أو مشحونة بآلاف العبيد الذين انتزعوا من أوطانهم انتزاعاً لتنتقلهم أمواج البحار والمحيطات نحو عوالم جديدة ومجهولة لديهم، أو مفعمة بحكايا وأساطير عن البحر ومخلوقاته ومغامرات البحارة عبر الروايات الشفهية والمكتوبة لمختلف الثقافات، فالبحار هي رصيد إنساني لا ينضب من شتى النواحي الثقافية والحضارية والتجارية والاقتصادية والعسكرية.

وفي عالم اليوم ازدادت أهمية وحيوية تلك المسطحات المائية الشاسعة، فهي لا تغطي غالبية مساحة كوكبنا فحسب، بل تمثل عصب التجارة والاتصال والموارد لكثير من الدول، خاصة وأن غالبية دول العالم تملك واجهة بحرية واحدة على الأقل، فيمكن أن تكون أحادية الواجهة أو متعددة أو حتى جزرية أي محاطة كلياً بالبحر، وعلى مر الزمن مثلت البحار والمحيطات نظاماً هاماً للربط والاتصال بين أرجاء المعمورة، كمعبر مفتوح متسع يتيح للدول ذات الأساطيل البحرية التحرك في جميع الاتجاهات، ما مكنها من تحصيل مزايا اقتصادية جمة وفرتها المبادلات التجارية النشطة عبر الموانئ، ولأجل ذلك، كتب منذ القرن السادس عشر المستكشف الإنجليزي «السير والتر راليه» Sir Walter Raleigh مقدراً أهمية البحر، أن «الذي يسيطر على البحر، ويتحكم في التجارة، فسيكون سيد تجارة العالم وسيد ثروة العالم. وشكلت البحار كذلك أداة للهيمنة الجيوسياسية، فليس من قبيل المصادفة أن القوى العالمية العظمى طيلة القرنين الماضيين كانت من القوى البحرية العظمى أيضاً، فقيمة البحر تتجاوز ما يمنحه من مزايا اتصالية وتجارية نحو حزمة من المزايا والمصالح الإستراتيجية، فالموقع البحري عبر التاريخ أتاح للدول الجزرية أو شبه الجزرية مزايا سياسية، حين جعلها بعيدة عن الصراع الدولي. ومزايا عسكرية أيضاً، حين أهلها لامتلاك خاصية الدفاع المتقدم بأسطول عسكري بحري، ولهذا كانت الإستراتيجية البحرية كما عبر عن ذلك «ألفريد ثاير ماهان» Alfred Thayer Mahan تجمع الدبلوماسية والسيف، وهما في نظره الأداتان الرئيسيتان للعلاقات الدولية.⁽¹⁾

لذلك يركز هذا القائد البحري الأمريكي «ماهان» (1840-1914) على «قوة البحر»، ويشير إلى أهمية السيطرة على البحار والممرات الملاحية الجيوستراتيجية وتعزيز القوة البحرية للدول وبناء الأساطيل الضخمة، التي تمكنها من حماية حركة التجارة والتصدي لأساطيل الدول الأخرى⁽²⁾.

وهذا ما جعل من هذا القائد البحري الأمريكي، الذي نال شهرة واسعة كمؤرخ واستراتيجي، من بين أوائل وأهم من كتب في جيوبوليتيك البحر، وقد تضمن كتابه الشهير «أثر القوة البحرية في التاريخ» The Influence of sea power upon history سنة 1890 خلاصة أفكاره عن الإستراتيجية البحرية. وجادل فيه أن القوة البحرية عبر التاريخ أحدثت تأثيرا فعالا في مصائر الشعوب لكنها لطالما أهملت من قبل السياسيين والمؤرخين والاستراتيجيين. فكان من بين أوائل من تحدثوا عن جيوبوليتيك البحر مؤكدا بأن الشرط الأساسي للقوة والسيطرة العالمية هو التحكم في البحر؛ حيث أن القوة البحرية في المحيطات ستمنح لصاحبها الأفضلية في ترجيح كفة أي صراع عالمي،⁽³⁾ ويظهر البعد الجيوبوليتيكي في كتابات «ماهان» عن السيطرة البحرية حينما يتناول العالم كله في نظرة إستراتيجية واحدة، فقد ظهر بوضوح الاتجاه الجيوبوليتيكي في كتابه «مشكلات آسيا» سنة 1900، حين اعتبر أن قارات العالم الشمالية المتميزة بتكاثف الحركة التجارية والسياسية العالمية هي مفتاح السيطرة العالمية، وأن قناتي السويس وبنما هما الحدود الجنوبية لعالم الشمال.⁽⁴⁾

ويعني التحكم في البحار بالنسبة له، التحكم في القواعد البرية التي تتميز بالمواقع الإستراتيجية للتحكم في النقل البحري والقواعد البحرية، وقارات العالم الشمالية هي مفتاح السيطرة العالمية، وقناتي السويس وبنما هما الحدود الجنوبية لعالم الشمال، وأوراسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي.. وتوقع حدوث تحالف بين القوى البحرية الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان ضد القوى القارية روسيا والصين.. لذلك دعا لإنشاء أسطول أمريكي قوي، وشق قناة بنما، والحصول على قواعد بحرية أمريكية في الخارج، مثل احتلال الفلبين سنة 1898 بعد الحرب مع إسبانيا، وفرض الحماية على كوبا، واحتلال جزر «غوام» وهاواي في المحيط الهادي، واحتلال بورتوريكو لتأمين الملاحة في الكاريبي، ليثبت أن الآراء الجيوبوليتيكية يمكن أن تعمل لمصلحة الدولة⁽⁵⁾.

فبدلاً من جعل قلب الأرض لأوراسيا المحور الجغرافي للإمبراطوريات، اعتبر «ماهان» أن المحيطان الهادي والهندي هما ما يشكلان المصير الجيوسياسي للعالم، فمن شأنهما السماح لدولة بحرية بإبراز قوتها في جميع أنحاء الأرض المحيطة لأوراسيا، مما يؤثر على التطورات السياسية الداخلية.. وأوضح في كتابه «مشكلة آسيا» أن وجود روسيا معزولة عن المياه الدافئة من الطبيعي أن يجعلها غير راضية، وعدم الرضى هذا يأخذ بسهولة شكل العدوان.. ويطلق «ماهان» على الأراضي الواقعة جنوب روسيا وشمال المحيط الهندي اسم الأراضي المتنازع عليها لآسيا بين القوتين الروسية والبريطانية، ويؤكد «ماهان» هنا على أهمية الصين، وأفغانستان، وإيران، وتركيا.. وهكذا تساعد الجغرافيا على معرفة الصين كدولة وحضارة ممتدة من قلب الأرض لأوراسيا إلى المياه الدافئة في المحيط الهادي، كما تساعد على التعرف على أفغانستان وإيران باعتبارهما جزء من ذات الأرض، وتكتسيان أهمية كبيرة بالنسبة لمصير الشرق الأوسط، كما أشار إلى أن الهند كونها تقع وسط الشريط الساحلي للمحيط الهندي، والتي تحمي جناحيها الخلفيين سلسلة جبال الهيمالايا، تمتلك أهمية محورية لاخترق كل من الشرق الأوسط والصين من ناحية البحر⁽⁶⁾.

وتسهم التطورات التكنولوجية الحاصلة للقوة البحرية في دعم أهمية الجيوبوليتيك البحري في العلاقات الدولية المعاصرة، وخاصة مع استخدام الطاقة النووية في تطوير الغواصات الحديثة مع تزويدها بالأسلحة الموجهة لتمتلك القدرة على إصابة الطائرات. فبفضل الغواصة الحديثة كما يحتاج «والترز» Walterz أصبح المحيط المتجمد الشمالي جزءاً من المعابر الضيقة التقليدية، فنجاح الغواصة الحديثة في اختراق المحيط المتجمد الشمالي قوضت من مقولة أن منطقة قلب العالم لا يمكن اختراقها، ومن جهة أخرى، إذا كانت الأساطيل البحرية في الماضي تستفيد من سطح البحر فالاستفادة من البحر تغيرت اليوم، فالدول دخلت إلى أعماق البحار للبحث عن الثروات، كما زادت أهمية البحار بفضل كثافة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بمدى قربها من البحار التي تجلب المواد الخام أو تأخذ إنتاجها للسوق العالمية، ويشير ذلك إلى أن الاستخدامات الاقتصادية للبحر سوف يكون لها أثر بالغ على الجغرافيا السياسية وجيوبوليتيك العالم.⁽⁷⁾

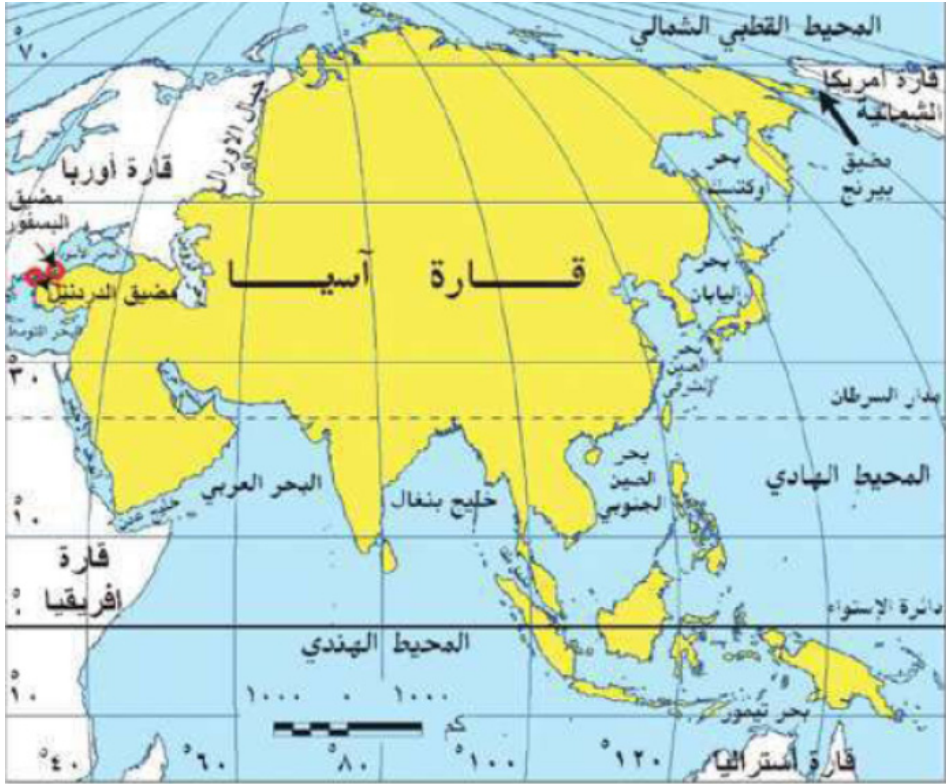
ويتم لحد الآن توظيف مقولات «ماهان» حول القوة البحرية والسيطرة على البحار، ضمن موجة الكتابات النظرية والتطبيقية حول أهمية أوراسيا في الجغرافيا السياسية للهيمنة

على النظام الدولي، فنظرية القوة البحرية تفرض السيطرة على الممرات الملاحية الحيوية المحيطة بأوراسيا، مثلاً للمحيط القطبي الشمالي، والبحر المتوسط، والمحيطين الهادي والهندي، بالإضافة إلى بحر الصين الجنوبي، باعتبارها تمثل المحيط المائي لما يُوصف بأنه «قلب العالم»، وفقاً لهذه الاتجاهات النظرية⁽⁸⁾.

وما تجدر ملاحظته هو أن «ماهان» الذي كان يكتب في بدايات القرن الماضي، استطاع تحديد الكثير من ملامح الوضع الإستراتيجي اليوم في قارة آسيا، بتصنيفه للصين وإيران وأفغانستان وتركيا كدول محورية ذات أهمية جيوسياسية في عصرنا الحالي، ذلك أن الجغرافيا غير قابلة للتغيير، وهو ما يفسر كثيراً من مظاهر الإستراتيجيات البحرية المتبعة في آسيا حالياً، فرغم أنه كتب من أجل القوة البحرية الأمريكية، إلا أن الخبراء الهنود والصينيون يقرّون كتاباته حالياً بشغف، ويتبعون مبادئه أكثر من الأمريكيين أنفسهم، فهم يبنون أساطيل مصممة لخوض النزاعات المسلحة في أعالي البحار، على عكس القوات البحرية الأوروبية ذات الوظيفة الشرطية، وكما كتب «هولمز» و«يوشيهارا» فإن المتحدثين الصينيين في ندوة عقدت ببكين سنة 2004 كانوا يقتبسون مقولات «ماهان» بكثرة، ويركزون على أكثرها دعوة إلى الحرب، والتي تساوي بين السيطرة على البحر وامتلاك قوة ضاربة تغلق الممرات البحرية المشتركة أمام سفن العدو.. ويبدو أن كلا من الصينيين والهنود ينظرون لبعضهم البعض بطرق «ماهانية»⁽⁹⁾.

إن النطاق البحري لقارة آسيا هو قلب المعادلة الصراعية الجيوبوليتيكية الحالية، فالقارة محاطة من الناحية الجيوبوليتيكية بمحيطات محورية مثل الهادي والهندي والمحيط المتجمد الشمالي، وتضم تلك المحيطات بحارا تشكل عماد جغرافية تلك المحيطات، مثل بحري الصين الشرقي والجنوبي في المحيط الهادي، وبحر أندمان وبحر العرب والبحر الأحمر في المحيط الهندي، كما تحوي كذلك مضائق وممرات وطرق مواصلات بحرية ذات أهمية إستراتيجية عالمية، ويمثل المحيط الهادي صلب تلك المحيطات والبحار المتصلة به جميعها، والتي أضحت تشكل جواره البحري الجيوبوليتيكي المباشر، لاتصاله بالمحيط القطبي الشمالي من الشمال عبر مضيق بيرينغ، وارتباطه بالمحيط القطبي الجنوبي من الجنوب عبر مياه أوقيانوسيا، وصلاته الوثيقة بالمحيط الهندي عبر مضيق ملقا غرباً. (أنظر الخريطة رقم 1)

خريطة رقم (1) موقع المحيط الهادي واتصاله بالجوار البحري الجيوبوليتيكي



المصدر: <http://bit.ly/2PWm9zU>

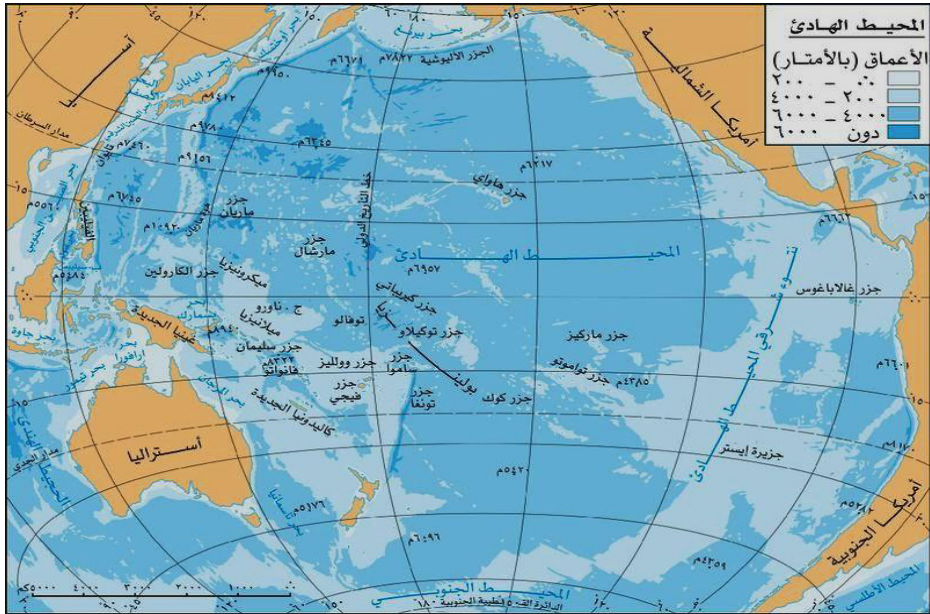
ويلتقي المحيط الهادي مع نظيره الأطلسي كذلك، في منطقة تقع أقصى جنوب أمريكا الجنوبية معروفة باسم «كيب هورن»، والخط الذي يمثل الحدود بين الأطلسي والهادي يمتد مباشرة بين «كيب هورن» والقارة القطبية الجنوبية، ويسمى هذا الجسم الضيق من المياه بـ «مضيق دريك» نسبة إلى مستكشفه «فرانسيس دريك»، ويعرف هذا المضيق أيضا باسم «عنق الزجاجة».⁽¹⁰⁾

كل تلك المعطيات تجعل من المتفق عليه وصف المحيط الهادي بالمحيط العالمي المركزي أو المفصلي، ومحور الجيوبوليتيك البحري، ومركز السياسات والإستراتيجيات العسكرية والأمنية والاقتصادية العالمية خلال هذا القرن، الذي يصفه كثير من المراقبين بقرن الهادي أو قرن المحيط الهادي.

فهذه المياه البحرية، هي ما اعتبرها العالم الجيوبوليتيكي «نيكولاس سبيكمان» (Nicholas Spycman) سنة 1944، «الطريق البحري المحيطي الذي يربط المنطقة ككل ببعضها البعض من حيث القوة البحرية»، وقبل ذلك يجعلنا هذا الطرح نستحضر مرة أخرى الجيوبوليتيكي البحري الشهير «ألفريد ماهان»، وتركيزه على اعتبارات القوة البحرية في المحيطين الهندي والهادي.⁽¹¹⁾

وهذا ما يتطلب وقفة خاصة مع المحيط الهادي وميزاته الجغرافية والطبيعية والجيوبوليتيكية المختلفة، فبمساحة قدرها 165,250,000 كم²، وتمثل 46% من مساحة المسطحات المائية في العالم، و30% من مساحة الكرة الأرضية إجمالاً، يتربع هذا المحيط على قائمة أكبر محيطات العالم، ويعد أكبر بأكثر من مرتين من المحيط الأطلسي الذي يليه مباشرة في المساحة، وتعود تسمية هذا المحيط إلى البحار والقائد البرتغالي «فيرناندو ماجلان» (Ferdinand Magellan)، الذي لم يواجه عواصف أثناء الإبحار فيه، وينقسم إلى ثلاث مناطق رئيسية هي غرب وشرق ووسط الباسيفيك، ويمتد من الشمال إلى الجنوب من مضيق بيرينغ شمالاً حيث يتصل بالمحيط القطبي الشمالي، إلى المحيط القطبي الجنوبي جنوباً، ويتصل بالمحيط الهندي عبر سومطرة بالقرب من مضيق ملقا، ويرتبط شرقاً بالمحيط الأطلسي عبر مضيق «ماجلان» ومعبر «درايك»، وأقصى امتداد عرضي له يقدر بحوالي 19 ألف كم²، من سواحل كولومبيا وصولاً إلى شبه جزيرة مالاي.⁽¹²⁾

خريطة رقم 2 الجغرافيا العامة المحيط الهادي

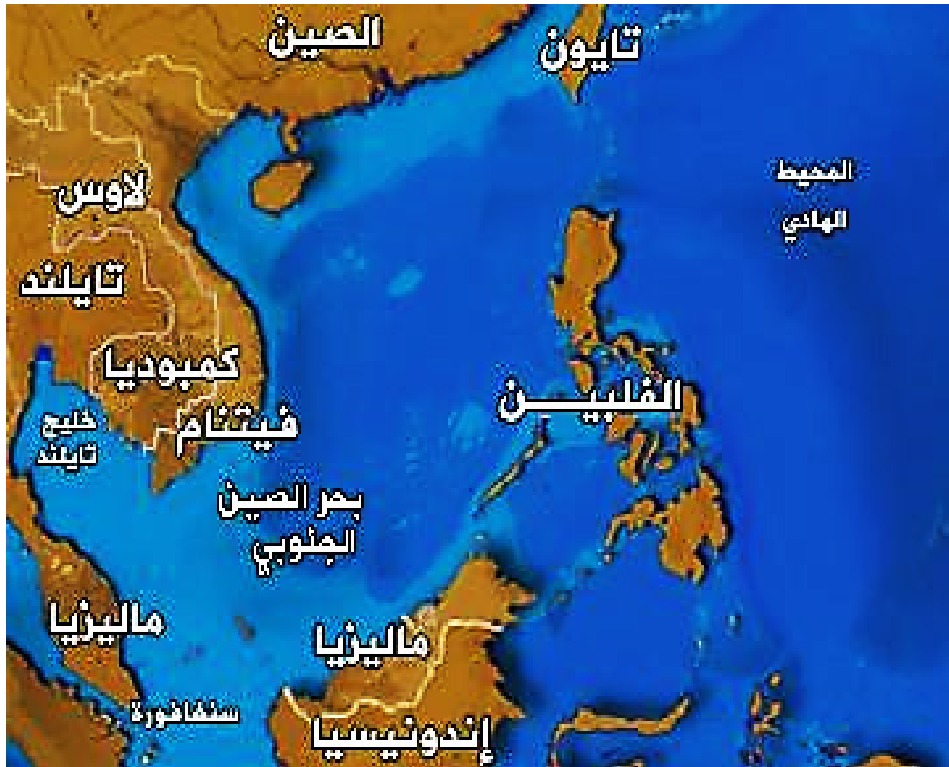


المصدر: المحيط الهادي، موقع المعرفة، <https://www.marefa.org>

ويتشكل هذا المحيط من مجموعة هامة من البحار والمناطق البحرية، كما يضم بعضا من أهم المضائق والممرات البحرية العالمية، وهو ما جعله محيطا حيويا من مختلف النواحي الطبيعية والإستراتيجية والاقتصادية، وحتى من ناحية التواصل الثقافي والحضارية عبر تاريخ البشرية.

ففي قلب هذا المحيط الهادي يتواجد بحر الصين الجنوبي أو بحر جنوب الصين، الذي يحاذي عددا من أكثر الدول في قارة آسيا ديناميكية وقوة، ويمتد من سنغافورة ومضيق ملقا في الجنوب الغربي، إلى هونغ كونغ ومضيق تايوان في الشمال الشرقي، وتشكل المنطقة من مئات الجزر والصخور والأرصفة البحرية، ويقع أغلبها في جزر «سبراتلي» و«باراسيل»، وبالموازاة مع الاعتراف بدورها البارز كقطاع طرق للتجارة البحرية، ينظر إلى هذه المياه كذلك كحاضنة لمخزونات معتبرة من النفط والغاز الطبيعي.⁽¹³⁾

خريطة رقم 3 بحر الصين الجنوبي



المصدر: فريد ه. لاوسون، هل ستقلل واشنطن من وجودها العسكري في الخليج، مركز الجزيرة للدراسات، 18 مارس 2012. <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/03/201231891859267841.html>

يعتبر الكثير من الخبراء الغربيين بحر الصين الجنوبي قلب المحيط الهادي ومنطقة الهندوباسيفيك ككل،⁽¹⁴⁾ وتصفه الإستراتيجية الصينية بـ «كنز الكنوز». فيما ترى فيه الإستراتيجية الأمريكية عماد الملاحة البحرية للأساطيل التجارية والعسكرية، ومحور بحار جنوب شرق آسيا، التي تمثل المسار الرئيس للتجارة العالمية، ولذلك يطلق عليه الخبراء الأمريكيون اسم «البحر المركزي»، ويعتبرونه «قلب البحر» في الجيوبوليتيك البحري، الموازي لفكرة «قلب الأرض» عند «ماكندر» في الجيوبوليتيك القاري.⁽¹⁵⁾

تشاطىء دول جنوب شرق آسيا بحر الصين الجنوبي، وقد سمح لها هذا الموقع بالربط بين أكثر خطوط المواصلات البحرية ثقلا وحيوية في العالم، وهما:
 * طريق شرق- غرب، الذي يصل المحيط الهندي بالمحيط الهادي.
 * طريق شمال - جنوب، الذي يربط أستراليا ونيوزيلندا بشمال شرق آسيا.

والكثير من الدول الآسيوية تعتمد بطريقة أو أخرى على استيراد وتصدير السلع والموارد الحيوية، خاصة الطاقة منها الواقعة في مختلف أنحاء العالم، وتقريبا كل ما ينقل إليها من موارد يجب أن يشحن عبر بحر الصين الجنوبي نحو وجهته الأخيرة.⁽¹⁶⁾

ولكون جنوب شرق آسيا محاطة بشمال شرق آسيا وجنوب آسيا وغرب الباسيفيك، فقد ضمت كل طرق شحن ونقل البضائع وواردات الطاقة الآسيوية من الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث هنالك حوالي 12 مضيقا إستراتيجيا ومسطحات مائية في هذه المنطقة، مثل مضائق «سوندا» و«غاسبار» و«لومبوك» و«ماكاسار» و«مالوكو» وملقا، وبحر الصين الجنوبي.⁽¹⁷⁾

ولأن بحر الصين الجنوبي يعد موطننا لأهم طرق المواصلات البحرية في العالم، وتمر عبره كميات كبيرة من السلع، وأيضا الشحنات والإمدادات الطاقوية المختلفة، فهناك اعتراف بأن أخطر التهديدات للأمن البحري تتمركز هناك وخاصة في مضيق ملقا، الذي يعد أكثر خط بحري كثافة في العالم، رغم عرضه الذي لا يتعدى 1.7 ميل في أضيق نقطة مسجلة فيه، كما أن مضيق لومبوك وسوندا اللذان يرتبطان ببحر الصين الجنوبي، يعتبران نقطتان حرجتان من منظور أمن خطوط المواصلات البحرية.⁽¹⁸⁾

إلى الشمال قليلا من بحر الصين الجنوبي، يتمركز بحر الصين الشرقي، وهو أحد المكونات الجغرافية الهامة لخريطة المحيط الهادي، وهو بحر شبه مغلق، تبلغ مساحته 482 ألف ميل مربع، يحده البحر الأصفر شمالا، وبحر الصين الجنوبي وتايوان جنوبا، وجزر ريوكيو وكيوشو اليابانية شرقا، والبر الصيني غربا.⁽¹⁹⁾

خريطة رقم 4 بحر الصين الشرقي



المصدر: الصين تحذر اليابان بضرورة الامتناع عن إرسال وفد الى جزر متنازع عليها، بي بي سي عربي، 18 أغسطس 2012. https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2012/08/120817_china_warns_japan

يلعب هذا البحر دورا هاما كأحد طرق المواصلات البحرية في شمال شرق آسيا، وهو ما أشار إليه «أليسيو باتالانو» (Alessio Patalano) الخبير الإستراتيجي البحري في الكلية الملكية بلندن، بملاحظته لاحتكار النقل البحري لـ 90% من شحن البضائع في شرق آسيا، وجزر سينكاكو / دياويو تشكل صلب أو محور طرق التجارة البحرية في المنطقة.⁽²⁰⁾

ولعل أهمية تلك الجزر على مشارف طرق النقل البحرية في بحر الصين الشرقي، هي ما جعلتها محور نزاع بين الصين واليابان، خاصة جزر «سينكاكو» أو دياويو، التي تعد

صغيرة المساحة، ولكنها تمتاز بغناها بمنطقة لصيد الأسماك، ويتوقع أن تكون موطنًا غنيا بالمخزونات النفطية والغازية.⁽²¹⁾

كما تشكل أوقيانوسيا بدورها، قسما هاما من المحيط الهادي، وتمثل حوالي سدس مساحة الكرة الأرضية، وهي الجبهة الأمامية من الناحية الإستراتيجية بين آسيا وأمريكا، وكانت مسرحا لبعض من أهم وأشرس معارك الحرب العالمية الثانية، وهي موطن لعدد من أهم المنشآت العسكرية في العالم مثل قاعدة غوام الأمريكية، وتحتوي على 10 آلاف جزيرة مقسمة بين أكثر من 20 دولة، أهمها أستراليا ونيوزيلندا وبابوا غينيا الجديدة، والبقية مجرد دول جزرية صغيرة، تصنف ضمن أصغر دول العالم، ولكنها اكتسبت مؤخرا أهمية إستراتيجية كبيرة بعد تبني إستراتيجية الهندوباسيفيك.⁽²²⁾

خريطة رقم 5 منطقة أوقيانوسيا



المصدر: موقع السياسي، <https://2u.pw/xS4g1Kg>

وكانت مياه ومناطق المحيط الهادي وجواره البحري عرضة خلال العقود القليلة الماضية إلى عدد من العمليات المعروفة وفقا للغة الجيوبوليتيك والتخطيط الإستراتيجي بعمليات إعادة التخيّل وإعادة التشكيل والتصميم، وإضفاء طابع إستراتيجي معين على منطقة ما، ويندرج ذلك ضمن المفاهيم الجغرافية المتخيلة ذات الأبعاد الجيوبوليتيكية بالأساس، إضافة إلى معطيات وعناصر أخرى، ونتج عن ذلك مفاهيم من قبيل آسيا الباسيفيك أو آسيا المحيط الهادي، والهندوباسيفيك أو الهندي- الهادي، والأركتوباسيفيك (يجمع بين المحيط القطبي الشمالي والمحيط الهادي). وتمتاز هذه المفاهيم الناجمة عن تدخل الإنسان في إعادة هيكلة وهندسة الخريطة الطبيعية للعالم وفقا لاحتياجاته ومصالحه الإستراتيجية بصعوبة تعريفها، بالنظر إلى كونها معقدة من حيث تركيبها وكيفية إدراكها، لأنها لا ترتبط فقط بحدود ومكونات وتضاريس الخريطة الجغرافية العالمية الجامدة، بل تتحكم وتتدخل فيها عوامل تتجاوز متطلبات الجغرافيا الطبيعية، وتتداخل فيها عناصر أخرى ذات طبيعة جيوبوليتيكية، وجيواقتصادية، وجيوثقافية أو حضارية، ومصالح إستراتيجية متضاربة.

وتتضح في التصورات المتخيلة للمحيط الهادي وجواره البحري الجيوبوليتيكي، العلاقة بين الجغرافيا وتشكيل الفضاءات المتخيلة ذات الطبيعة السياسية والإستراتيجية، حيث أن الصلة ثابتة بين البنى والمجالات الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية من جهة والفضاءات الجغرافية من جهة أخرى، فهي تتطور بمرور الزمن بالموازاة مع التغير في الإستراتيجيات الجيوبوليتيكية لدى الفواعل المعنية، وأيضا مع التحولات في توزيع القوة إقليميا وعالميا⁽²³⁾.

فالقوة عامل حاسم في تحديد وإعادة رسم وتخيّل الفضاءات الجغرافية وفقا للاحتياجات الجيوإستراتيجية للقوى الكبرى، وكما يقول «جيرارد تووال» (Gerard Toal)، في كتابه «الجيوبوليتيك النقدي: سياسة كتابة الفضاء العالمي» (Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space): «تتعلق الجغرافيا بالقوة، ورغم أنه غالبا ما يُفترض أنها بريئة، إلا أن جغرافية العالم ليست من نتاج الطبيعة فحسب، بل هي نتاج تاريخ من الصراعات بين القوى المتنافسة حول القوة، لتنظيم واحتلال وإدارة فضاء جغرافي»⁽²⁴⁾. وكما يذكرنا بذلك «روبرت كابلان» فإن كيفية صنع وتسمية الخرائط أمر هام أيضا، لأنها تؤثر في كيفية فهم «القوي» للعالم⁽²⁵⁾.

إن النقاش بشأن كيفية تعريف مناطق معينة وضبط حدودها ونطاق تفاعلاتها، قد يبدو ظاهرياً متمحوراً حول مصطلحات وخرائط وتاريخ، غير أن تلك المصطلحات والخرائط والتاريخ يمكنها أن تأخذ قوة وفاعلية مادية، وذلك عندما يتعلق الأمر بقرارات وسلوكيات ومصالح الدول في العلاقات الدولية، فالخرائط في ذهن صانع القرار والقادة السياسيين، يكون لها تأثيرها الفعلي والعملي على المسائل الدبلوماسية، والجيواقتصادية، والمنافسة الإستراتيجية، والحرب والسلام.. فالتاريخ مهم، والخرائط مهمة أيضاً، خصوصاً في هذه المرحلة، أين تعمل الأمم القوية على إعادة كتابة التاريخ، وإعادة رسم الخرائط، لتبرير سلوكياتها وسياساتها الإستراتيجية⁽²⁶⁾.

ويدعم «روري ميدكالف» بدوره هذا الطرح بأخذه لمفهوم الهندوباسيفيك كنموذج لذلك، بقوله أن استعمال مفاهيم جديدة كالهندوباسيفيك مثلاً: «يعيد صياغة الخريطة الذهنية لبعض من أكثر أجزاء العالم أهمية إستراتيجية.⁽²⁷⁾ وتبين عملية تتبع بلورة واستعمال مفهوم الهندوباسيفيك، كيف أنه بدأ كـ «واصف إقليمي» (Regional descriptor)، لمنطقة جغرافية تضم دولاً بحرية منتشرة عبر المحيطين الهندي والهادي، وخاصة اليابان وأستراليا والهند والولايات المتحدة الأمريكية، لها تصورها الخاص لحدود المنطقة، وأعطت لها توصيفها وتسميتها الحالية، لأنها تمتلك القوة الكافية لفعل ذلك (ومحاولة تعميمه ومنحه الشرعية الاستعمالية اللازمة)، وهي تفعل ذلك لأغراض وأهداف ومصالح محددة.⁽²⁸⁾ ليتضح كما يقول «غابرييل أبوندانزا» (Gabriele Abbondanza)، بأن الربط بين المصطلحات المفاهيمية واعتبارات القوة والممارسة السياسية العملية، يكشف التعقيد الذي يميز البيئة الإستراتيجية لأي نطاق تفاعلي.⁽²⁹⁾

إن المفاهيم التي تؤدي إلى خلق خرائط ذهنية حول كيفية نظر الدول للعالم وإدراكها له، تمتاز بكونها مفاهيم واسعة ومتطورة عبر فترة معتبرة من الزمن، وتشكل مساراً وعملياتاً لتراكم مساهمات وآراء مؤسسات فكر، ورجال دولة، وأكاديميين على امتداد سنوات وعقود، مدعومة بحتميات ومتطلبات البيئة الجيوبوليتيكية،⁽³⁰⁾ وتكون تلك الفضاءات المتخيلة موضوعاً لعدد كبير من التفسيرات المتضاربة.⁽³¹⁾

وتتبع مسار عمليات رسم وإعادة رسم وتخييل وتشكيل الخرائط الذهنية ذات الطبيعة الإستراتيجية في المحيط الهادي وجواره البحري الجيوبوليتيكي، يشكل السبيل الأمثل

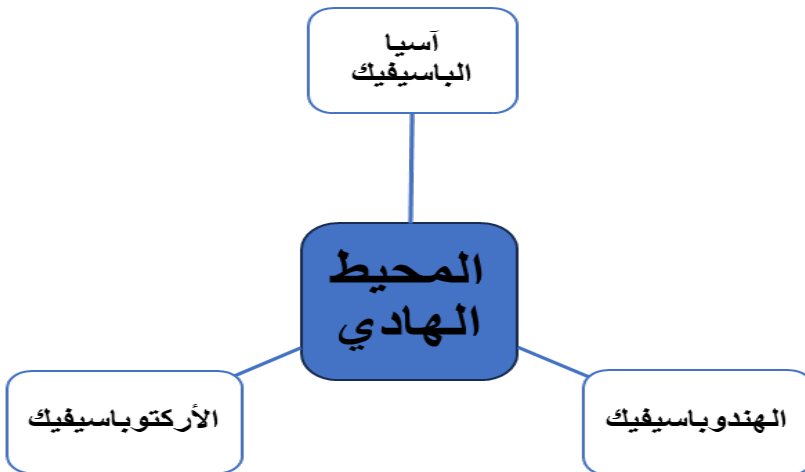
للقوف على مختلف التحولات في مراكز القوة والنفوذ ومناطق التنازع والصراع ما بين القوى الإقليمية والعالمية ذات المصالح المتضاربة في هذا الجزء الحساس من العالم، كما يبين أيضا تغير الأولويات بالنسبة للقوى المعنية فيما يخص مصالحها وتفاعلاتها في هذا الحيز البحري الشاسع، ويعكس كذلك التغيرات الحاصلة في مصالحها وأهدافها وحتى في تحالفاتها وعلاقاتها بقوى من داخل المنطقة وخارجها. حيث يبقى لكل مفهوم من المفاهيم الإستراتيجية المتخيلة في المنطقة دلالاتها وخلفياتها وغاياتها العميقة، فمفهوم آسيا الباسيفيك ببعده الاقتصادي بالأساس هو انعكاس لمرحلة تحول اقتصادي وإستراتيجي عالميا وإقليميا، وتعبير عن صعود قوى اقتصادية وتجارية وتحول كبير في مركز العلاقات الدولية من الأطلسية إلى الباسيفيكية. بينما يحمل مفهوم الهندوباسيفيك في طياته تصورات جديدة لعدد من القوى لطبيعة العلاقة التي يجب أن تسود بينها في ظل وضع المحيطين الهادي والهندي ضمن مجال جيوسراتيجي موحد، لأن تلك لقوى المتوزعة ما بين المحيطين المذكورين أضحت لزاما عليها التحالف ومد شبكات تفاعلاتها وعملياتها على امتداد المحيطين المتجاورين، والاستعداد لمواجهة تغيرات موازين القوى التي تسعى قوى مثل الصين لإحداثها في المنطقة، وبذلك فإن مفهوم آسيا الباسيفيك يصبح أقل قدرة على استيعاب كل تلك التحولات والأهداف والمصالح، وبالتالي لابد من الاستعاضة عنه بمفهوم أكثر سعة واستيعابا لديناميكيات القوة المستجدة وهو الهندوباسيفيك. فيما يعبر مفهوم الأركتوباسيفيك عن توجه روسي- صيني للتخلص من كماشة الهندوباسيفيك الإستراتيجية، والخروج من محاولات الاحتواء التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، والعمل في ذات الوقت على خلق فضاء جيوسراتيجي يخدم مصالحهما، ويفتح مجالا لتفاعلات إستراتيجية واقتصادية وتجارية بعيدة قدر الإمكان عن مناطق نفوذ واشنطن وغيرها من العواصم التي تسير في فلكها. ليكون بالإمكان تلخيص سلسلة التطورات المعاصرة الخاصة بتحولات مراكز القوة والنفوذ البحرية العالمية، على النحو التالي:

شكل رقم 1 تحولات مراكز القوة والنفوذ البحرية العالمية من الأطلسية إلى الباسيفيكية

العلاقات الدولية الأطلسية (مركزية المحيط الأطلسي)



انتقال مركز التفاعلات نحو المحيط الهادي (مركزية المحيط الهادي)



ثانيا- آسيا الباسيفيك.. بداية التميز الإستراتيجي للمحيط الهادي: يعود ظهور مصطلح آسيا الباسيفيك أو آسيا الهادي Asia-Pacific إلى الفترة ما بين 1960 و1970، وقد ساهمت عدة دول في الترويج له مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا، رغم أنها لا تنفي شرق آسيا كتوصيف للمنطقة تاريخيا وجغرافيا، وتعتبر المنطقة ذات أبعاد واسعة تشمل منغوليا شمالا، ونيوزيلندا جنوبا، وجزر أوقيانوسيا شرقا، وباكستان وإيران غربا، مما نتج عنه تنوع هائل في المناخ والطبوغرافيا، من المناطق الإستوائية جنوبا، إلى القطب المتجمد شمالا، ومن قمم الهيمالايا إلى الشعب المرجانية. وساهم امتداد المنطقة الجغرافي الواسع في تميزها كذلك بتنوع كبير من النواحي الاجتماعية والثقافية والحضارية والدينية.⁽³²⁾ وشهد هذا المفهوم زخمه الأكبر منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، حين أضحى هو المفهوم المهيمن على توصيف المنطقة، وللدلالة على المناطق التي شهدت أسواقا صاعدة، وعرفت نموا اقتصاديا كبيرا، وكان تأسيس منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي The Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC) سنة 1989، إيذانا بتبني مفهوم آسيا المحيط الهادي الذي كان ذو طابع اقتصادي بالأساس.⁽³³⁾

خريطة رقم 6 منطقة آسيا الباسيفيك



Source: Asia-Pacific. Independent Learning Project Humanity. <https://yr8ccwterm2cc.weebly.com/asia-pacific.html>.

فعلى مدى عقود واصلت منطقة آسيا المحيط الهادي محافظتها على معدلات نمو اقتصادي عالية تتجاوز تلك المسجلة في مناطق أخرى، لذلك أصبحت تعرف بمركز النمو للاقتصاد العالمي، ومن المتوقع أن تحافظ على هذه المكانة وتبقى محرك الاقتصاد العالمي، مستغلة تميزها بنمو سكاني كبير، ونمو اقتصادي أقوى من أي نوع آخر، وتنوع وغنى في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية، ووفرة في الموارد بما في ذلك الغابات المطيرة والثروة السمكية والمنتجات البحرية الأخرى.. وينمو الاقتصاد الكلي لآسيا المحيط الهادي بوتيرة أسرع من أي اقتصاد إقليمي آخر⁽³⁴⁾.

خريطة رقم 7 موقع منطقة آسيا الباسيفيك من العالم



Wikimedia commons. https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Asia-Pacific_map.png. Source: Asia-Pacific Map.

وكانت تلك الديناميكية الاقتصادية المتسارعة هي المفتاح الرئيس لتحديد الهوية الإقليمية المميزة لآسيا المحيط الهادي، التي اجتمعت فيها اقتصادات قوية وأخرى واعدة

وصاعدة، جعلت من المنطقة مركز العالم الاقتصادي والتجاري منذ عقد الثمانينيات وإلى يومنا هذا، وكان ذلك دافع قوي نحو إيجاد وتأسيس هيكل مؤسسي تنظيمي يشرف على تلك الحركية الاقتصادية ويعزز التعاون والتنسيق بين اقتصادات دول المنطقة، للمضي قدما بميزاتها التجارية والاقتصادية والتصنيعية، وهو ما تولد عنه ميلاد متدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (آبيك).

تأسس هذا المنتدى عام 1989 بدعوة من أستراليا ويتخذ من سنغافورة مقرا له، وجاء للاستفادة من الترابط المتزايد لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، واستجابة للاعتماد المتبادل المتزايد لاقتصادات المنطقة، وظهور التكتلات التجارية الإقليمية في أجزاء أخرى من العالم مثل الاتحاد الأوروبي والناftا، وكانت تهدف أيضا إلى إنشاء أسواق جديدة للمنتجات الزراعية والمواد الخام خارج أوروبا، وتضم 21 دولة (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، أستراليا، اليابان، كندا، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، فيتنام، بروناي، ماليزيا، نيوزيلندا، الفيليبين، سنغافورة، تايلند، تاوان، هونغ كونغ، المكسيك، بابوا غينيا الجديدة، الشيلي، البيرو). تضم المنظمة ما يقارب 40% من سكان العالم، وتمثل اقتصاداتها 50% من التجارة العالمية، و60% من صادرات السلع الأمريكية.⁽³⁵⁾

وتم تحديد أهداف آبيك في قمة سول عام 1991 بأربعة أهداف رئيسة هي:⁽³⁶⁾

- الحفاظ على مستوى نمو المنطقة، والمساهمة في النمو العالمي.
- إيجاد آلية وسياسة محدودة للأرباح الناتجة عن نمو العلاقات المتبادلة بين اقتصادات المنظمة، من حيث البضائع الفائضة والخدمات ورأس المال.
- دعم التجارة المتعددة الأطراف.
- اقتصار الموانع على حركة رأس المال والبضائع بين اقتصادات الأعضاء.

من الناحية الإستراتيجية، يعتبر إقليم آسيا المحيط الهادي إحدى أهم المناطق الإستراتيجية عالميا، وهو يمر بتغيرات هائلة، نتيجة لتسارع مستويات النمو الاقتصادي والمنافسة، جنبا إلى جنب مع مستويات عميقة من التكامل الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى التغيرات الديمغرافية في بعض دول الإقليم، وتساعد القومية ونمو الوعي العام تجاه

الأحداث الشائكة التي تقع على حدود هذه الدول، وقد أحدثت تلك العوامل وغيرها، نوعاً من التغيير في توزيع القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية داخل الإقليم، بل وفي سبل التعبير عنها، أو بمعنى آخر أصبحت البيئة الأمنية داخل إقليم آسيا والمحيط الهادي أكثر تعقيداً مما سبق، بظهور العديد من القوى الصاعدة في صورة الصين والهند، وكذلك بعض الدول الصغيرة مثل كوريا الجنوبية وإندونيسيا، كما تتميز أيضاً بكثافة العلاقات التعاونية والتنافسية بين تلك الدول في العديد من الملفات الداخلية والخارجية، وتؤثر تلك التطورات إلى تزايد كثافة أنماط التفاعلات بين الدول، حول موضوعات كالسيادة الإقليمية، والمنافسة على الموارد، وأمن الطاقة، وأوضاع السوق الاقتصادية، والإرهاب، والتغير المناخي.⁽³⁷⁾

ويعد نطاق الآسيان التي تضم الدول العشر الأعضاء في التجمع الإقليمي للمنطقة وجوارها المباشر، قلب منطقة آسيا الباسيفيك اقتصادياً واستراتيجياً، بالنظر إلى مركز اقتصادات قوية وصاعدة فيها، وكثافتها السكانية، واضطراب بيئتها الأمنية التي تميزها صراعات معقدة حول ملكية جزر متناثرة في بحري الصين الجنوبي والشرقي، والسيطرة على خطوط المواصلات البحرية الرئيسية التي تعبر ذلك المجال الحيوي.

فرض ذلك الموقع والخصائص على دول الآسيان المعاناة من مأزق الوقوع في التبعية النسبية أو الاستقلالية فيما يخص طبيعة العلاقات التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية والصين، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، ولأن الصين تشكل الهاجس الأمني الأول لدول الآسيان باعتبارها تهديداً أمنياً داخلياً بعد فترة الحرب العالمية الثانية، وكقوة صاعدة بعد الحرب الباردة، ويكمن مأزق دول الآسيان تجاه القوتين المذكورتين في الإحساس بأن الصين واحدة من بين أهم التحديات لسيادة دول الآسيان، وبالتالي أصبحت سبباً أو مبرراً لتأييد تلك الدول للدور الاقتصادي والعسكري والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا، ورغم ذلك فالارتباط بالولايات المتحدة كذلك يضع مخاطر على القيم والأهداف الذاتية والداخلية لتلك الدول⁽³⁸⁾.

ويذهب الخبراء إلى إمكانية قيام تحالف للدفاع عن إدعاءات دول جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي الإستراتيجي، وهذا التحالف يمكن أن يضم فيتنام وماليزيا والفلبين،

ويكون مدعوماً من طرف إندونيسيا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أن هذا التحالف يرجح أن يكون في البداية هشاً وغير قادر على المواجهة، بل دبلوماسي ومن غير المؤكد أن يتطور إلى مركب أمني، إلا أن هنالك احتمالات لحدوث تطورات أمنية مكتملة، تتمثل خصوصاً في ظهور شراكة إستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا، ويكون شبيهاً بالتحالف الإستراتيجي القائم بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁹⁾. فهناك فهم مشترك للعلاقة بين صعود الصين وزيادة التوتر في المنطقة، ولكن هنالك إدراك متباين لأسباب زيادة هذا التوتر بين الدارسين من داخل الصين وخارجها، حيث يذهب أغلب الدارسين من خارج الصين إلى تحميل مسؤولية زيادة التوتر في المنطقة إلى طبيعة السياسة المتبعة من طرف الصين هناك⁽⁴⁰⁾. في حين نجد الدارسين الصينيين يعيدون جذور ذلك التوتر إلى التحالف القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول المنطقة في مواجهة الصين، وبحسب المحللين الصينيين فمسألة حرية الملاحة ما هي إلا ذريعة تستعين بها الولايات المتحدة للتدخل في شؤون المنطقة، وهو ما عبر عنه أحد الخبراء الصينيين بقوله: «حرية الملاحة الحقيقية التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ عليها هي حريتها في التلويح بالتهديد العسكري للدول الأخرى»⁽⁴¹⁾.

ومع انتخاب «باراك أوباما» خلفاً لـ «جورج بوش الابن»، بدا للمحللين أن الولايات المتحدة الأمريكية تعود لآسيا الباسيفيك ولوضعها ضمن أولوياتها الإستراتيجية، وأكدت وزيرة الخارجية الأمريكية سابقاً «هيلاري كلinton» هذا التوجه في تصريحها أثناء لقاءها مع رئيس وزراء تايلند في جويلية 2009، بقولها: «نيابة عن بلدنا وعن إدارة أوباما، أود أن أبعث برسالة واضحة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عادت، ونحن ملتزمون كلياً بعلاقتنا في جنوب شرق آسيا». وتجلت هذه العودة والوعود الأمريكية بالالتزام في علاقاتها مع دول المنطقة، في دخول الولايات المتحدة في «اتفاقية الآسيان للصدقة والتعاون» عام 2009. ويمكن تفسير تلك العودة الأمريكية بعدة عوامل، وأهمها «عامل الصين» (China Factor) الذي يعد عاملاً حاسماً في إحياء الانخراط الأمريكي هناك، بسبب تحدي الصعود الصيني وبخاصة النشاطات الصارمة بعد عام 2007، مثل عدم السماح لشركات الطاقة الأمريكية بالقيام بعمليات استكشاف مشتركة مع الدول ذات الإدعاءات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، وخصوصاً بعد إعلان بكين عن اعتبار بحر الصين الجنوبي في مارس 2010 كمنطقة «مصالح قومية أساسية» (Core National Interests)، توازي في أهميتها كلا من تايوان ومنطقة التبت⁽⁴²⁾.

وأمام هذه الأحداث المتسارعة، توقع الخبير السنغافوري «لي كوان يو» (Lee Kuan Yew)، أن يكون عام 2010 قد سطر بداية: «عقود طويلة من التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، من أجل الريادة في الباسيفيك».. ويبدو أن العلاقات بين البلدين قد دخلت في فترة تحول، أين يبدو أن القفزة الاقتصادية، والثقة السياسية، والتسلح الصيني الجيد، يمهّدون لتحدي ييجين للولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك المجال البحري⁽⁴³⁾.

ويضاغف من مصداقية هذا التوقع، اتباع الهند حليفة الولايات المتحدة الأمريكية وعدو الصين التقليدي، لإستراتيجية تقوم على توسيع مجال تأثيرها خارج حدود شبه القارة الهندية والمحيط الهندي، والدخول إلى مجال النفوذ التقليدي للصين في شرق وجنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادي، بتطويرها لإستراتيجية «النظر شرقا» (Look East)، وهي الدولة الجنوب آسيوية الوحيدة التي دخلت في حوار شراكة كامل مع دول (الآسيان)، ودخلت كعضو في منتدى آسيان الإقليمي (ARF)، باحثه عن مواجهة النفوذ الصيني عبر توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في جنوب شرق آسيا⁽⁴⁴⁾. وقامت بتقديم نفسها لدول المنطقة على أنها عامل استقرار هناك وثقل موازن للصين، وتوجيه أنظارها نحو تطلعات الهيمنة الصينية، مع عملها على تنويع روابطها مع الاقتصاديات الديناميكية لدول جنوب شرق آسيا من أجل تسريع تنميتها، وبطريقة أكثر شمولاً تبحث الهند عن الحصول على بعد آسيوي أوسع، ويمر ذلك عبر توسيع مدى إستراتيجيتها نحو المحيط الهادي، والاندماج في التنظيمات الإقليمية، مثل «منتدى دول آسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي»، و«منتدى آسيان الإقليمي» (ARF)، و«مجلس التعاون الأمني في آسيا المحيط الهادي» (CSCAP)⁽⁴⁵⁾.

ومن المفارقات أن هذه التطورات بقدر ما أكدت أهمية منطقة ومفهوم آسيا الباسيفيك، بقدر ما ساهمت في بروز متغيرات أدت إلى تهميش نسبي لهذا المفهوم، والدعوة إلى توسيع مجال التفاعل نحو المحيط الهندي كذلك وبشكل نوعي وقوي، ليكون ذلك إيذانا ببداية تراجع مفهوم آسيا الباسيفيك في الفكر والتخطيط الإستراتيجي، وصعود توصيف مفاهيمي وإستراتيجي متخيل جديد وهو الهندوباسيفيك. الذي يعد إعلاناً لبداية مرحلة جديدة في موازين القوة والنفوذ في المحيط الهادي وجواره الجيوبوليتيكي.

كان هذا التطور مدفوعاً بمجموعة من التحولات في موازين القوى، وظهور شبكة تفاعلات ومصالح جديدة في المنطقة الممتدة من المحيط الهادي شرقاً إلى المحيط الهندي غرباً، وكعبير عن تبلور مصالح مشتركة بين القوى الأساسية الحليفة في المنطقة وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند وأستراليا، وتمثلت أهم العوامل الدافعة نحو هذا التطور الإستراتيجي النوعي، في صعود الهند وتزايد حضورها إقليمي، بما في ذلك امتداد مصالحها نحو المحيط الهادي، بالتزامن مع تنامي النفوذ الصيني وتجاوزه لمنطقة آسيا المحيط الهادي، وامتداده إلى غاية المحيط الهندي، وتشابك وتعدد التهديدات والمخاطر والمصالح المشتركة بين دول المنطقة المنتمية للمحيطين الهادي والهندي، وأعلن تبني إدارة دونالد ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجية الهندوباسيفيك بشكل رسمي، التحول الواسع وشبه الكامل نحو اعتماد مفهوم الهندوباسيفيك بدلاً من آسيا الباسيفيك.⁽⁴⁶⁾

ويعكس هذا التغير في المفهوم المُبنى من آسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك، الدور الذي يلعبه التغير في سلوكيات الدفاع والإستراتيجية عند بعض القوى الرئيسية في المنطقة، في تشكيل نطاقات تفاعل جديدة، وبلورة تصورات مختلفة لخريطة العالم، فقد كان يتم النظر تقليدياً للمحيطين الهندي والهادي على أنهما مجالين إستراتيجيين منفصلين، ولكن في إطار الهندوباسيفيك يشكل المحيطين الهندي والهادي فضاء اقتصادياً وإستراتيجياً واحداً ومتربطاً، وذلك بفضل تنامي الوعي والإدراك الإستراتيجيين بالترابط بينهما بدلاً من فرضية الانفصال التي سادت طويلاً.⁽⁴⁷⁾ وهذا التحول من استعمال آسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك له دلالات كبيرة، فهو يؤشر على الديناميكيات المتغيرة لحسابات القوى الإقليمية في المنطقة.⁽⁴⁸⁾ وهكذا حل مفهوم الهندوباسيفيك تدريجياً محل مفهوم «آسيا الباسيفيك»، الذي هيمن على الأدبيات الإستراتيجية إلى غاية نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.⁽⁴⁹⁾

ثالثا- صعود الهندوباسيفيك.. التوأمة الإستراتيجية بين المحيطين الهادي والهندي: عندما استعمل عالم الجيوبوليتيك الألماني «كارل هاوسهوفر» (Karl Haushofer) المصطلح الألماني (Indopazifischen Raum) أي «فضاء الهندوباسيفيك» سنة 1920. لم يكن يعلم ربما أنه يؤسس لنشأة واحد من أهم المفاهيم الجيوبوليتيكية التي ستكون بعد قرن من ذلك التاريخ، محور النقاشات والتوجهات الإستراتيجية والسياسية والعسكرية الأكثر حدة في عالمنا المعاصر.⁽⁵⁰⁾ وكان منطلقه في ذلك افتراضه بأن وحدة المحيطين الهندي والهادي هي أكثر طبيعية وملاءمة من فصلهما، وتأكيده على أن الوحدة الطبيعية لعالم الهندوباسيفيك قد تم شقها وفصلها بحدود وصفها بالمصطنعة والتعسفية، واعتمد على أدلة مستمدة من علم الأحياء البحرية، وعلوم البحار والمحيطات وجغرافيتها للبرهنة على وحدة المحيطين.⁽⁵¹⁾

ورغم وقوع هذا المفهوم ضحية للإغفال الجيوبوليتيكي بعد عقود طويلة من هيمنة التوجه الأطلسي في العلاقات الدولية، عاد للبروز وبشكل عملي هذه المرة من خلال الخطاب الشهير لرئيس الوزراء الياباني الراحل «شينزو آبي» (Shinzo Abe)، أمام البرلمان الهندي في أوت/ أغسطس 2007 الموسوم بـ «التقاء البحرين» (Confluence of The Two Seas). والمقصود بهما كلا من المحيطين الهادي والهندي، مع توسيع المجال ليضم قوى غير آسيوية في هذا النطاق التفاعلي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.⁽⁵²⁾ ليشكل هذا الخطاب نقطة تحول في استعمال هذا المفهوم وتبنيه، والانتقال به من مجرد مصطلح في خطاب السياسة الخارجية لليابان في عهد «آبي»، إلى مقترح خاص بالديناميكيات الإقليمية المتبناة من طرف عدد من الدول، ليتقاطع المفهوم مع عدد من المناطق الجغرافية، والمجالات (الجيوبوليتيك، الأمن البحري، التجارة، التنمية...)، وسلسلة من الدول المعنية بهذه التطورات، ونظرت الكثير من نخب السياسة الخارجية والأكاديميين لهذا المفهوم عبر منطلقات وتصورات مختلفة، ونقلت له مخاوفها وتوقعاتها وأهدافها الخاصة.⁽⁵³⁾

وليشير بذلك تطوير مفهوم الهندوباسيفيك نقاشا واسعا في الأوساط الأكاديمية والإستراتيجية، فيما تعلق بالأهمية المتزايدة لاستعماله في حقل العلاقات الدولية، ورغم أنه ما يزال يعتبر مفهوما ناشئا، إلا أن قدرته على تحويل الخطابات الإقليمية تعد كبيرة جدا،⁽⁵⁴⁾ كما ينظر إلى تطوير هذا المفهوم في خطاب السياسات الخارجية والإقليمية،

على أنه أحد أكثر التطورات أهمية في العقدين الماضيين، فقد انتقل من خطابات السياسة الخارجية، إلى مقارنة باتجاه ديناميكيات إقليمية تم تبنيها من طرف عدد من الدول، كما يتقاطع المفهوم كذلك مع عدد من المناطق الجغرافية والفروع والدول القومية.⁽⁵⁵⁾ وقد كان للقوى المتبينة لهذا المفهوم تصورها الخاص لامتداداته الجغرافية والإستراتيجية، بما يتناسب مع موقعها وطبيعة مصالحها وامتداداتها، وكما هو معلوم فإن القوى الرئيسية التي أخذت على عاتقها تبني هذا المفهوم وتوظفه إستراتيجيا، في منظورها للتفاعلات الإقليمية والعالمية، هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا والهند، وهي التي تشكل ما يعرف بالرباعي الإستراتيجي في منطقة الهندوباسيفيك. ويمكن في هذا الصدد، ملاحظة وجود تصورين أساسيين لمدى وامتدادات مفهوم الهندوباسيفيك لدى تلك القوى، وهما:

- **المفهوم الواسع:** ويضم التصورين الإستراتيجيين لكل من اليابان والهند، فالأولى (أي اليابان) شهد مفهومها للهندوباسيفيك تطورا متدرجا، حيث خرج في البداية من النطاق الآسيوي الضيق إلى التوجه نحو التوسع بالمفهوم شرقا أي نحو المنطقتين العربية الشرق أوسطية والإفريقية.

فقد جاء في «الكتاب الأزرق الدبلوماسي» (Diplomatic Bluebook) الياباني لعام 2017، أن اليابان تعمل على توسيع دبلوماسيتها نحو حدود جديدة وأبعد، تضم كل من القارتين الإفريقية والآسيوية والمحيطين الهندي والهادي في منطقة واحدة متكاملة، وتطوير الاستثمارات ومشاريع البنية التحتية، والسعي لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة الممتدة من «السواحل الشرقية لإفريقيا، ومنطقة الشرق الأوسط، عبر المحيط الهندي، نحو جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وشرق آسيا وغرب المحيط الهادي»، ليكون ذلك أول تصور ياباني رسمي لحدود الهندوباسيفيك. وفي أيلول/ سبتمبر 2017، تبنت اليابان رسميا توسيع مفهومها للهندوباسيفيك غربا، حين صرح وزير خارجيتها «كونو تارو» (Kono Taro)، في خطاب له بجامعة كولومبيا الأمريكية أن: «الهندوباسيفيك تربط بسرعة كل من إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا الشمالية»، ليتم ترسيم إدراج القارة الأمريكية الشمالية في نطاق الاهتمام الإستراتيجي الياباني. وتضمنت الورقة البيضاء لوزارة الخارجية اليابانية الصادرة في شباط/ فبراير 2018، توسيعا آخر لمدى الهندوباسيفيك الياباني ليشمل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، كل من أستراليا ونيوزيلندا وجزر المحيط

الهادي، ليعلن بعدها بأشهر قليلة وزير الخارجية الياباني في سبتمبر 2018، غداة مشاركته في المنتدى الاقتصادي العالمي، عن إدراج بلاده لقارة أمريكا الجنوبية ضمن خريطتها الخاصة بالهندوباسيفيك، ليصبح المفهوم الياباني للهندوباسيفيك بحسبه معرفا على النحو التالي: «ذلك الامتداد من الجرف القاري الشرقي لإفريقيا، مروراً بالمحيط الهندي، ودول الآسيان، وصولاً إلى المحيط الهادي، ومن ثم إلى السواحل الغربية للأمريكتين الشمالية والجنوبية».⁽⁵⁶⁾

أما الهند، فقد كانت صاحبة المفهوم الأوسع للهندوباسيفيك قبل ان تلتحق بها اليابان بعد عمليات التوسعة الإستراتيجية المذكورة أعلاه، وكان رئيس الوزراء الهندي «ناريندرا مودي» قد قدم في جوان/ يونيو 2018 التصور الهندي لنطاق الهندوباسيفيك، والمتكون بحسبه من «كامل المحيطين الهندي والهادي والدول المحيطة بهما، ليشمل مناطق ودول هامة، مثل إفريقيا، والشرق الأوسط، ومنطقة المحيط الهندي، والآسيان، واليابان، وكوريا، والصين، والأمريكتين، وروسيا، وأستراليا، ونيوزيلندا، والدول الجزرية في المحيط الهادي».⁽⁵⁷⁾

ويتمشى هذا المفهوم الهندي الواسع للهندوباسيفيك مع منحها لنفسها مكانة الفاعل المركزي في المنطقة، الذي يحمي المعايير والقوانين الدولية، ويتمسك بقيم المنطقة الحرة والمفتوحة والمتكاملة، وبالتالي لم تكتف فقط بوضع المعايير الأساسية التي يجب أن تسود ويتم حمايتها في المنطقة، بل قدمت نفسها في صورة الحامي والمدافع عن تلك المعايير والقيم، مما يعطي شرعية أكبر لدورها الإقليمي في الهندوباسيفيك.⁽⁵⁸⁾

- المفهوم الأقل اتساعاً: ونجده بشكل واضح في الوثائق الإستراتيجية والخطابات الأمريكية والأسترالية، فواشنطن تركز في المنطقة على الأجزاء الآسيوية والأوقيانوسية بالأساس، وهو ما يؤكد ما جاء في تقرير «إستراتيجية الولايات المتحدة للهندوباسيفيك»، الصادر عن البيت الأبيض في فيفري 2022: «.. الولايات المتحدة مصممة على تقوية وضعيتنا والتزاماتنا على المدى الطويل في منطقة الهندوباسيفيك، وسنركز على كل ركن في المنطقة، من شمال شرق وجنوب شرق آسيا، إلى جنوب آسيا وأوقيانوسيا، بما في ذلك جزر المحيط الهادي».⁽⁵⁹⁾

وخلصت الإستراتيجية الأمريكية للهندوباسيفيك أخيراً، إلى وضع تعريفها الخاص للمنطقة، لتشمل ذلك الامتداد الجغرافي «من السواحل الغربية للولايات المتحدة

الأمريكية، إلى المحيط الهندي، والسواحل الغربية للهند بالتحديد⁽⁶⁰⁾. أما الامتداد الجغرافي للمنطقة من الشمال إلى الجنوب بحسب التعريف الأمريكي، فيعتمد على مجال نشاط قيادة الهندوباسيفيك الممتد من مشارف المحيط المتجمد الشمالي إلى المحيط المتجمد الجنوبي، وقدم «جيم غاراموني» (Jim Garamone) المفهوم الأمريكي للهندوباسيفيك بصورة هزلية، حين عبر عن امتداداته الجغرافية الأربعة قائلاً بأنه ذلك الامتداد الجغرافي: «من هوليوود إلى بوليوود، ومن البطاريق (القطب الجنوبي) إلى الدببة القطبية (القطب الشمالي)»⁽⁶¹⁾.

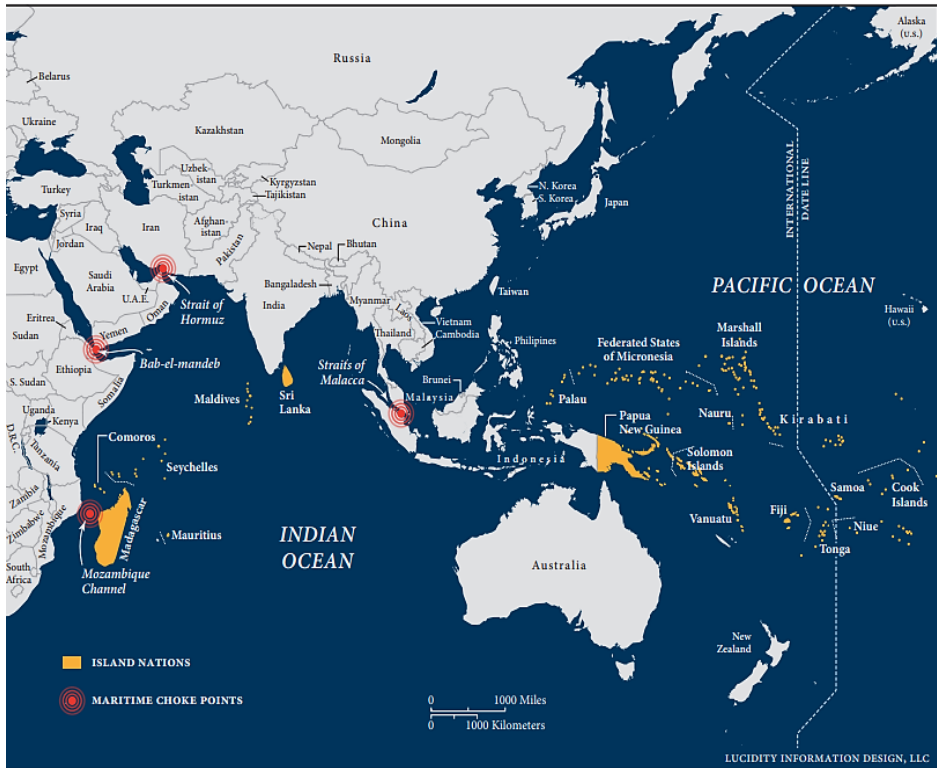
أما أستراليا، فيُنظر إليها على أنها الفاعل الأكثر نشاطاً في الدعوة إلى الهندوباسيفيك بشكل رسمي، ولها دور فريد في ذلك، فهي قوة متوسطة ضمن اللعبة الإستراتيجية للهندوباسيفيك، تمتاز بنفوذ دبلوماسي نسبي، وجغرافيتها المتموضعة بين المحيطين، وقربها من أهم خطوط المواصلات البحرية في المحيطين الهندي والهادي، سمح لها بمراقبتها عن كثب، ووضعيتها كدولة تمتلك علاقات قوية ومتنوعة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً مع مختلف القوى الآسيوية، على الرغم من تحالفها التقليدي مع الولايات المتحدة الأمريكية، منحها وضعاً جيوسراتيجياً متميزاً⁽⁶²⁾.

وتدعم ذلك بكونها أول دولة تتبنى مفهوم الهندوباسيفيك بشكل رسمي في وثائقها الرسمية، من خلال ورقة الدفاع البيضاء الخاصة بإستراتيجية الأمن القومي الأسترالية الجديدة، الصادرة في شهر جانفي 2013، وذلك في معرض التأكيد على اتصال الهند بالمحيط الهادي، وضرورة تعزيز العلاقات السياسية والعسكرية معها في مواجهة الصين، وتعد هذه الورقة أول وثيقة رسمية على الإطلاق تعلن عن الهندوباسيفيك في التاريخ المعاصر⁽⁶³⁾.

وهي ذات الوثيقة التي حددت المفهوم الأسترالي للهندوباسيفيك كمفهوم مكمل لآسيا الباسيفيك في إطار ما أسمته بـ «آسيا الباسيفيك الأوسع» (The wider Asia-Pacific)، لتقدم الوثيقة التعريف الأسترالي لمنطقة الهندوباسيفيك باعتبارها: «ذلك الامتداد من الهند شرقاً، عبر جنوب شرق آسيا إلى شمال شرقها، بما يحتويه هذا النطاق من خطوط مواصلات بحرية»، فإدراكها المبدئي للمنطقة يمتد من شرق المحيط الهندي إلى غرب المحيط الهادي. لتكون الهندوباسيفيك وفقاً للوثيقة منطقة المصالح الثالثة لإستراتيجية الدفاع الأسترالية⁽⁶⁴⁾.

ورغم التباينات الملحوظة في تصور مختلف القوى لمنطقة الهندوباسيفيك وامتداداتها، إلا أنه يمكن القول عموماً أن الهندوباسيفيك كمجال جغرافي وإستراتيجي بمفهومه الواسع، إنما يضم ذلك الامتداد البحري وما يتبعه من أراض برية، تصل بين المحيطين الهندي والهادي في وحدة واحدة، تبدأ من إطلالة سواحل الأمريكيتين على المحيط الهادي شرقاً، حتى حدود المحيط الهندي التي تضم بحر العرب وسواحل شرق القارة الإفريقية غرباً، ومن الحدود البحرية للهند ودول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا شمالاً، حتى السواحل الأسترالية جنوباً.⁽⁶⁵⁾

خريطة رقم 8 الامتداد الجغرافي والإستراتيجي الأوسع لمنطقة للهندوباسيفيك



Source: Darshana M. Baruah, What island nations have to say on Indo-Pacific geopolitics?, Carnegie Endowment for international peace, March 2022. p. 2.

وتنتشر في هذه المساحة الشاسعة بنى تحتية اقتصادية وعسكرية معتبرة، وطرق عبور ومواصلات بحرية، ومضائق وممرات حيوية (مضائق ملقا، سوندا، باب المندب، هرمز وغيرها)، فالهندوباسيفيك هو أهم طريق عالمي للتجارة ونقل إمدادات الطاقة بين إفريقيا وآسيا وأوروبا وأوقيانوسيا والأمريكتين، ليكون بذلك الأكثر اتصالاً وترابطاً بمختلف المناطق، مما دفع ببعض المختصين لوصفه بـ «المنطقة العالمية».⁽⁶⁶⁾

وتزخر المنطقة بقوة اقتصادية متطورة وصاعدة، وذات نسب كبيرة من حيث مساهمتها في التجارة العالمية، والنتاج الإجمالي العالمي. وقوى عسكرية ضخمة من بينها أكثر من خمس دول نووية، وتتقاطع هنالك سياسات وإستراتيجيات قوى كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والهند واليابان، وقوى مصنفة على أنها متوسطة على رأسها أستراليا وكوريا الجنوبية وعدد من دول الآسيان وجنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا، بالإضافة إلى كونها منطقة مصالح حتى لدول أوروبية بعيدة عنها مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا وهولندا.⁽⁶⁷⁾

أدى كل ذلك إلى اعتبار الهندوباسيفيك مركز التطورات المستقبلية الأكثر تأثيراً في العلاقات الدولية، فالمنطقة موطن النمو المستقبلي للاقتصاد العالمي، بفضل ضمها لأقوى وأكبر الاقتصادات العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند واليابان، بالموازاة مع وجود ستة اقتصادات تصنف ضمن الأسرع نمواً عالمياً، وتساهم في ثلثي النمو العالمي للنتاج الداخلي الإجمالي، و60% من مجموع الناتج الداخلي الإجمالي، وتذهب ربع صادرات أكبر اقتصاد في العالم أي الولايات المتحدة الأمريكية نحو المنطقة.⁽⁶⁸⁾

إن الانتقال من آسيا الباسيفيك نحو الهندوباسيفيك ليس مجرد تغيير في الاسم فقط، بل خلق لفضاء جيوبوليتيكي جديد، سمح بزيادة عدد الفواعل المساهمة في تفاعلات المنطقة، وزيادة تعقيد العلاقات الأمنية، وتغيير التراتبية الإقليمية، ففي إطار آسيا الباسيفيك كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المسيطر، وتتحكم في المنطقة وفقاً لأهدافها وقدراتها وشبكة تحالفاتها، ولكن في ظل الهندوباسيفيك يبدو أن الأمر لا يقتصر على الولايات المتحدة فقط، بل يتعلق أيضاً بفواعل أخرى مثل الهند واليابان وحتى أستراليا، والتي يتحتم عليها التعاون للتعامل مع قضايا المنطقة الهامة، مثل ضمان حرية الملاحة، وحماية خطوط المواصلات البحرية ونقاط الاختناق، ومواجهة الصين.⁽⁶⁹⁾ كما أن لكل مفهوم ونطاق خصائصه التي تميزه عن الآخر، سواء من النواحي الإستراتيجية أو الاقتصادية أو الانطولوجية أو التنظيمية، مثلما يوضح الجدول الموالي:

جدول رقم 1 خصائص آسيا الباسيفيك والهندوباسيفيك

عناصر المقارنة	آسيا الباسيفيك	الهندوباسيفيك
النطاق الجغرافي العام	يتعلق بذلك الجزء من قارة آسيا المطل على المحيط الهادي، ويتشكل من ثلاثة أقاليم رئيسية، شمال شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وأوقيانوسيا (جنوب غرب الباسيفيك).	يجمع المحيطين الهندي والهادي معا، بالإضافة إلى الكتل البرية المحيطة بهما، ولا يزال مجال الهندوباسيفيك غير محدد بدقة، غير أنه يمتد عموما من سواحل شرق إفريقيا، إلى غرب الباسيفيك، مروراً بمسطحات ومناطق مائية عديدة.
طبيعة الفكرة	فكرة مطروحة، مدعومة من طرف قوى آسيا الباسيفيك، لأنهم كانوا يبحثون عن مصطلح لوصف منطقتهم المشتركة.	مفهوم متطور، ومعظم المحللين ينظرون إليه كفكرة يمكن أن تنقل القوة والنفوذ من الغرب نحو الشرق.
طبيعة المفهوم	مفهوم اقتصادي بالأساس، يشمل منطقة بها أسواقاً صاعدة، ودولاً ذات نمو اقتصادي سريع.	يجمع بين البعدين الاقتصادي والأمني الإستراتيجي، يشمل منطقة بها طرق مواصلات بحرية هامة، وتتمحور تفاعلاتها حول الأمن البحري والتعاون.
الهيكل المؤسسي	متنّدى التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادي (APEC)، هو الهيئة المؤسسية الوحيدة التي تشمل وتمثل دول المنطقة.	- عدم وجود هيكل مؤسسي جامع لكل دول المنطقة. - أهم تجمع فيه هو متنّدى الحوار الأمني الرباعي (كواد) غير الرسمي، الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، والهند، واليابان.

Source: Arfa Javid, What is the difference between the Indo-Pacific and the Asia-Pacific?, February 9, 2021. <https://www.jagranjosh.com/general-knowledge/indo-pacific-vs-asia-pacific-1612883032-1>. accessed November 25, 2022

ونتج عن ذلك الانتقال أيضا تحديات جدية، وحساسية كبيرة في التعامل مع النزاعات التي تشهدها المنطقة، خاصة في بحر الصين الجنوبي، والتركيز على سلامة خطوط المواصلات البحرية والأمن البحري ككل، وصعود الصين وتنامي طموحاتها، وتبنيها لمشروع الحزام والطريق ذو الأبعاد العالمية، والانخراط المتزايد لقوى أخرى في تفاعلات المنطقة خاصة الهند وأستراليا.⁽⁷⁰⁾

لذلك يُبرَزُ مفهوم الهندوباسيفيك مجموعة من القضايا والعوامل النزاعية التي تجعل منه منطقة صراع دولية وإقليمية خطيرة، ففيه يتجلى صراع القوى الكبرى بين كل من دول الرباعي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا والهند من جهة والصين من جهة أخرى، لأن دول الرباعي الإستراتيجي تجعل من خطورة الصعود الصيني وضرورة مواجهته واحتواء جهود بيجين هدفا رئيسيا لها، وإن كانت تحرص على إعلان ذلك صراحة، وتصر على أن سياساتها وتعاونها لا يستهدف طرفا بعينه، بينما الصين تبدي رفضها القاطع لهذا المفهوم وما ترتبط به من سياسات وإستراتيجيات، وتعتبرها موجهة ضدها بالأساس، ومضرة بمصالحها الإستراتيجية الرئيسية.

لذلك تتمسك الصين باستعمال مصطلح آسيا الباسيفيك، وهي المنطقة التي تمتد بحسبها من كتلة أوروبا، إلى غاية المحيط الهادي، وتضم بحر الصين الجنوبي، وتحصر بيجين نفسها في حدود آسيا الباسيفيك، وتتهم الولايات المتحدة الأمريكية بافتعال المشاكل والاضطرابات في المنطقة، في مقابل عملها هي على تحقيق الاستقرار، ونشر شبكة من علاقات التعاون على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف، ولها أهداف تتمثل في حل جميع الخلافات الإقليمية على مستوى المنطقة، ودون الحاجة لتدخل أطراف من خارجها، وتعتبر التواجد الأمريكي هناك من مسببات التوتر، ويعكس سعيها لصياغة تصور للهندوباسيفيك يخدم مصالحها، بينما تجادل الصين أن بناء هيكل أممي آسيوي متوازن ومستقر ومتكامل ومفتوح، يمكن أن يتحقق ويتطور بعيدا عن التدخلات والنشاطات

لأمريكية، التي جرت معها اليابان وأستراليا نحو توجهات سلبية.⁽⁷¹⁾

ويسود الحذر في الأوساط السياسية والإستراتيجية الصينية تجاه مفهوم الهندوباسيفيك، ويستمررون الصينيون في استعمال مفهوم «آسيا الباسيفيك» عوضاً عنه.. ودأب عدة مسؤولين في وزارة الخارجية الصينية على استخدام مفهوم آسيا الباسيفيك أو آسيا المحيط الهادي، رغم توجيه أسئلة لهم تتعلق بالهندوباسيفيك.⁽⁷²⁾ فالصين بلا شك تفهم جيداً أنه لا يجب النظر إلى الهندوباسيفيك كمجرد تطور مفاهيمي وسردي، بل هو ببساطة نوع من البنية أو الهيكل الذي تنزعمة الولايات المتحدة الأمريكية، وتصدر فيه الأوامر لينفذها حلفاؤها في المنطقة.⁽⁷³⁾

لذلك كان من البديهي أن يُجابه مثل ذلك المفهوم بموجة عارمة من الرفض والمهاجمة من الطرف الصيني، سواء على المستوى الأكاديمي والإعلامي، أو دوائر صنع القرار السياسي الرسمية، إذ لم يستجب التفكير الإستراتيجي الصيني لمفهوم الهندوباسيفيك بشكل إيجابي، بل كانت إدراكاته له سلبية، لأنه برز في ظل سياق فكري وإستراتيجي تقوده قوى مناهضة للصين، ولمصالحها وطموحاتها الإقليمية والعالمية، وعلى رأسها دول الرباعي الإستراتيجي، وهو ما يجعله بحسب بيجين مفهوماً مصطنعاً، ويعكس نزعة إمبريالية جديدة في المنطقة والعالم.

واعتمدت الصين في برهنتها على هذا المنظور المشكك في الهندوباسيفيك والمناهض له، على مجموعة السياسات والمبادرات التي ما فتئت تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، سواء كان ذلك في الجانب الاقتصادي أو الإستراتيجي والعسكري.

فقد كان أحد أهم شعارات الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة تحقيق «الهندوباسيفيك الحرة والمفتوحة» (FOIP (Free and Open Indo-Pacific، حيث يمكن بحسب الخطاب الأمريكي لدول سيادة ومستقلة وثقافات متنوعة أن تزدهر جنباً إلى جنب، وتعايش في حرية وسلام.⁽⁷⁴⁾

وحددت إدارة «دونالد ترامب» المبادئ الحاكمة لهذه المبادرة في:⁽⁷⁵⁾

- احترام سيادة واستقلال جميع الدول في المنطقة.

- الحل السلمي للخلافات.

- تجارة حرة وعادلة ومتبادلة، قائمة على الاستثمارات المفتوحة، واتفاقيات النقل، والتواصل.

- تدعيم القانون الدولي المتضمن حرية الملاحة.

وتدل عبارة «حر» أو «Free» إلى التحرر من الضغوطات التي يمكن أن تمارس من فاعلين آخرين، والالتزام بمفاهيم السيادة وقواعد النظام وتسوية الخلافات، أما عبارة «مفتوح» (Open)، فترمز إلى «القواسم المفتوحة» (مثل الخطوط البحرية، والمسارات الجوية، والفضاءات السيبرانية)، و«اللوجيستيك المفتوح» (مثل التواصلات التي تدفع النمو الإقليمي والاندماج)، و«الاستثمار المفتوح» (مثل الاستثمار في تقوية بيئة اقتصاديات السوق) و«التجارة المفتوحة» (مثل التجارة الحرة والعادلة والمتبادلة).⁽⁷⁶⁾

وتم تفسير هذه المبادرة كرد فعل على التحديات التي طرحتها مبادرة الحزام والطريق الصينية، حيث كان لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد إطار يمكن أن يكون بديلا للمبادرة الصينية، وجذب الدول الآسيوية خصوصا نحو فلك الاتفاقية الأمريكية بدلا من التوجه الصيني.

غير أن حركية مبادرة الحزام والطريق تبقى أقوى وأكثر فاعلية مقارنة بفكرة الهندوباسيفيك الحرة والمفتوحة، فمبادرة الحزام لا تزال لحد الآن الأقدر ومنذ ظهورها سنة 2013، على تلبية الطلب المتنامي على بناء وتطوير البنية التحتية في المنطقة، بالنظر لجمعها ما بين الإرادة السياسية والنظرة الإستراتيجية الوطنية الشاملة، وهو ما وضع المشروع في طليعة المخططات العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف محددة بدقة، لذلك وصف عدد من المختصين قواعد اللعبة الخاصة بمبادرات مشروع الحزام والطريق الأكثر هيمنة وانتشارا في المنطقة والعالم.⁽⁷⁷⁾

وفي الجانب الأمني، أحييت إدارة «دونالد ترامب» منتدى الحوار الأمني الرباعي (كواد) The Quadilateral Security Dialogue (Quad)، الذي كان قد ظهر للوجود سنوات قبل ذلك، بمبادرة سنة 2007 من رئيس وزراء اليابان الراحل «شينزو آبي»، ولكنه لم ينتظم أو يتم تفعيله إلى غاية سنة 2017، وهو منتدى غير رسمي يضم الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا واليابان والهند، ويهتم بالقضايا الأمنية والسياسية ذات الاهتمام المشترك في منطقة الهندوباسيفيك، وخاصة ما تعلق بالصعود الصيني، رغم أن خطابات وبيانات الدول

الأعضاء ترفض إعلان ذلك بشكل صريح، وشهد المنتدى دفعة جديدة بوصول «جو بايدن» للبيت الأبيض، واجتماعه بقيادة دول الحوار مرتين في ظرف 6 أشهر خلال سنة 2021.⁽⁷⁸⁾

لم يثر اجتماع قادة منتدى الحوار الأمني الرباعي في مانيتا عام 2017 لبعث المنتدى قلق الصين في البداية، حيث وصفه وزير الخارجية الصينية «وانغ يي» بـ «فكرة لتصدر عناوين الأخبار الرئيسية»، ورأى الخبراء الإستراتيجيون بداية أن المنتدى يجمع دولا ذات مصالح متضاربة في عدة مجالات، لن تسمح لهم ببلورة رؤية موحدة للقضايا المطروحة، والدليل على ذلك أنهم استغرقوا عشر سنوات كاملة (من 2007 إلى 2017) لتحقيق نتائج ضئيلة جدا، وليتمكنوا من الاجتماع مرة أخرى.⁽⁷⁹⁾

ولكن انتظام أشغال المنتدى، وتزامن ذلك مع تطورات إستراتيجية خطيرة مثل توقيع اتفاق أوكوس النووي الثلاثي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا، غير بشكل كبير من نظرة الصين المستخفة بالمنتدى، وبدأت لهجتها تجاهه بالتغير، حيث دأبت في كل مرة على انتقاد أعمال المنتدى، ووصفته بالمغلق والفاشل والموجه ضدها، فقد وصفه المتحدث باسم خارجيتها «تشاو لي جيان» (Zhào Lǐjiān)، المنتدى بعد اجتماعه في سبتمبر 2021 عقب اتفاق أوكوس النووي، بأنه: «زمرة مغلقة وحصرية تستهدف الدول الأخرى، وتسبح ضد تيار العصر وطموحات دول المنطقة، ولن تجد من يدعمها ومآلها إلى فشل محتوم»⁽⁸⁰⁾.

واقترنت الصين بأن الكواد يمثل أحد أهم التحديات الخطيرة لطموحاتها في السنوات القادمة، بل هو إشكالية فريدة تواجهها، لأنه يهدف إلى توحيد جبهة مقاومة متعدد الأطراف، لديها القدرة على مواجهة الصين عبر جميع أنحاء المحيطين الهندي والهادي وما بعدهما أيضا، وبالنسبة للرئيس الصيني «تشي جين بينغ»، فإن السؤال الذي يطرح بحدته، هو ما إذا كان الكواد سيتطور بشكل أوسع وأكثر صلابة وشمولية، ليكون قادرا بما فيه الكفاية للوقوف في وجه الصين بشكل فعال، وتقويض أي طموح صيني لإرساء هيمنة آسيويا وعالميا، لذلك أصبحت الصين تعمل على تطوير استجابة فعالة لتحديات صعود هذا المنتدى وتطوره، والنجاح في فعل ذلك سيكون أحد العوامل الحاسمة في تحديد مستقبل الصراع الصيني - الأمريكي، ومصير طموحات الصين العالمية.⁽⁸¹⁾

لكن أكثر ما أثار مخاوف الصين، كان توقيع «اتفاق أوكوس الثلاثي» (AUKUS Trilateral Pact) يوم 15 سبتمبر 2021، الذي جمع أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، متضمنا تعاونا عسكريا وأمنيا بين الدول الثلاث في منطقة الهندوباسيفيك، وتزويد أستراليا بتكنولوجيا تصنيع ثماني غواصات نووية بحلول سنة 2040 والذي تمثلت أهدافه المعلنة بحسب الأطراف الثلاثة، فيما يلي:⁽⁸²⁾

- «أوكوس» اتفاق أمني جديد بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا.
- يعمق الاتفاق التعاون الدبلوماسي والأمني والدفاعي في منطقة الهندوباسيفيك بواسطة الدول الثلاث.
- تساعد الولايات المتحدة وبريطانيا في تجهيز أستراليا، وتزويدها بالتكنولوجيا اللازمة لتصنيع غواصات نووية.
- تستغرق مدة إتمام مشروع بناء الغواصات لصالح أستراليا عقدين من الزمن.
- يساعد هذا التحالف في خلق فرص عمل في قطاع الدفاع، ويتسع ليغطي قطاعات أخرى مثل الذكاء الاصطناعي، والفضاء السيبراني، وتكنولوجيات أعماق البحار.
- غير ان الواقع العملي يخفي أهدافا ومصالحا أكثر خطورة وتضارب، فقد تبلور الاتفاق في كنف لحظة إستراتيجية معقدة في منطقة الهندوباسيفيك إجمالا وفي العلاقات الصينية الأسترالية على وجه الخصوص، حيث انصهرت فيه جملة من المعطيات الدولية والإقليمية، وتلك المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين الصين وأستراليا، ففي ظل المعطيات المتعلقة بتدهور العلاقات بين بيجين وكانبرا، وزيادة حساسية وحيوية منطقة الهندوباسيفيك في السياسة العالمية، وإستراتيجيات الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشكل أخص، والارتكاز الأمريكي والغربي على أستراليا في تلك المنطقة، وصعود القوة الصينية بشكل متسارع اقتصاديا وعسكريا، وحتى من حيث عناصر القوة الناعمة، كان لابد من التحرك الأمريكي في ظل إدارة بايدن الساعية لاستعادة المكانة الأمريكية أمام تصاعد المد الصيني في الهندوباسيفيك وعبر العالم، وكان «اتفاق أوكوس الثلاثي» محصلة لكل تلك العوامل والمعطيات، وأحد المخرجات الطبيعية لحالة الاحتقان في المنطقة، وفي علاقات الصين بأستراليا، وأحد أدوات الولايات المتحدة لإعادة تشكيل التوازنات في الهندوباسيفيك، ومواجهة القوة الصينية في عقر دارها.

وتصاعد الغضب الصيني تجاه هذا الاتفاق بشكل غير مسبوق، لأنه يمثل ركنا جديدا من أركان السياسة الأمريكية لاحتواء الصين، والتي لا يمكن أن تتم بمعزل عن الدور الأسترالي، حيث تنخرط أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية في محاولة تشكيل توازنات إستراتيجية لصالح معسكرهما في منطقة الهندوباسيفيك، وتعتبر أستراليا ضمن الحلفاء الأساسيين لأمريكا في هذه المنطقة إلى جانب اليابان والهند، وهما تتقاسمان ذات المخاوف والتصورات بخصوص الأعمال والنوايا الصينية في المنطقة، ومحاولتها إعادة تشكيل نظام الأمن الإقليمي في آسيا وفقا لتصوراتها.⁽⁸³⁾ وأستراليا هي الشريك الأمثل لتحقيق الأهداف الأمريكية والغربية في المنطقة، فهي تمتلك قيما غربية من جهة وموقعا آسيويا في نفس الوقت، وتتمتع بقوات مسلحة محترفة، وتمتلك بنية تحتية قوية، وهذه المعطيات تجعل المؤسسات الأمنية الأمريكية ترى فيها شريكا متزايد الأهمية، ولا يمكن تعويضه أو الاستغناء عنه في تلك المنطقة من العالم كما سبق لأوباما وأن قال ذلك، ووفق هذا المنظور تقع أستراليا في صلب الاهتمام الأمني الأمريكي في منطقة الهندوباسيفيك، بما يمكن أن تقدمه لواشنطن من دعم لوجيستي ولعمليات مواجهة المخاطر هناك، وكمنصة مراقبة على بوابات جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي، ومتابعة الأمن الملاحي في منطقة حيوية للتجارة العالمية.⁽⁸⁴⁾

لذلك سبب الاتفاق صدمة غير متوقعة في الصين، لأن امتلاك غواصات نووية سيحدث ثورة في الترسانة العسكرية الأسترالية، وقدرتها على نشر قواتها بعيدا في مياه المنطقة، ويعكس الاتفاق تصميم واشنطن على الالتفات إلى الصين باعتبارها الخصم الأكبر في المرحلة القادمة، والعمل على إضعاف قدراتها العسكرية المتزايدة، وهو ما أصبح محور اهتمام مشترك بين القوى الأخرى المتحالفة هناك، ذلك أن التوسع الصيني في المنطقة مصدر التخوف الأول لتلك الأطراف.⁽⁸⁵⁾

وهذا ما يدفع الصين بدورها لمواصلة مسيرة تطوير وتحديث قواتها العسكرية وخاصة البحرية منها، والتهديد بجعل المنطقة جبهة مواجهة مفتوحة على جميع الاحتمالات، بما في ذلك خيار العسكرة والصدام المسلح، لا سيما وأن الهندوباسيفيك نطاق إستراتيجي يضم قضايا نزاعية خطيرة تمثل قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت، مثل نزاع تايوان، والنزاعات في بحري الصين الجنوبي والشرقي، ورهانات حماية خطوط المواصلات البحرية، ومعضلة المضائق والممرات البحرية التي تتوزع عبر بحار المنطقة، والخلفيات

الصراعية والعدائية بين أهم قوى المنطقة مثل الصين في جانب والولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان وأستراليا في الجانب المقابل.

ويثبت بروز وتطور مفهوم الهندوباسيفيك مرة أخرى، أن قارة آسيا البحرية مجال خصب لتطبيقات نظريات الجيوبوليتيك البحرية منها على وجه الخصوص، فالإستراتيجيات البحرية الصينية - الهندية على سبيل المثال، تزيد حدة التنافس بينهما للسيطرة على الممرات البحرية في المحيط الهندي ومضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي وحتى المحيط الهادي، من خلال سياسات تحديث القوات البحرية الصينية، وإستراتيجية عقد اللؤلؤ الصينية لإنشاء موانئ وقواعد ومنشآت بحرية من المحيط الهادي نحو المحيط الهندي، ومبادرة الحزام والطريق التي لها شق بحري هام، وما يقابلها من سياسات هندية مضادة مثل تعزيز التعاون مع دول الآسيان، وإقامة قواعد متقدمة ومراكز قيادة في بحر أندمان وخليج البنغال ومدخل مضيق ملقا، وكل ذلك يجد في مياه المحيطين الهادي والهندي متسعا لأرض معركة تبدأ الآن، ويتوقع لها أن تشتد مستقبلا، ولا ندري متى وكيف يمكن أن تنتهي.

رابعاً- التوجه نحو الأركتوباسيفيك.. الربط الإستراتيجي بين الهادي والمحيط القطبي الشمالي:

لم يثر الهندوباسيفيك كمفهوم وكإستراتيجية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الرئيسيين اليابان والهند وأستراليا قلقاً ورفضاً لدى الصين فحسب، بل تعدى ذلك إلى روسيا حليفة بيجين في كثير من السياسات والتوجهات الإقليمية والدولية. لذلك ساهم تبني مفهوم وإستراتيجية الهندوباسيفيك من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، في زيادة الصلات والروابط أكثر بين الصين وروسيا، ويعود ذلك من جهة إلى طبيعة العلاقات المتينة بينهما من قبل، وتشاركهما في رؤى جوهريّة عديدة متطابقة حول واقع العلاقات الدولية وتوزيع القوة في النظام الدولي، وعلى رأسها فكرة إقامة عالم متعدد الأقطاب. ومن جهة ثانية إلى معارضة الجانبين للهندوباسيفيك كمفهوم وسياسات وممارسات، ويتقاسمان ذات التصور تجاهه كمفهوم مصطنع ويعكس رغبة توسعية جديدة تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، بينما هما المستهدفان الرئيسيان منها، وبالتالي يكون مفهوم الهندوباسيفيك بالنسبة لهما مجرد حلقة جديدة في حلقات الصراع بين قوى الشرق المناهضة لإستاتيكية النظام الدولي الحالي، وقوى الغرب وحلفائها من الدول الآسيوية التي ترى في استمرار الهيمنة الأمريكية منفعة لها وخدمة لمصالحها.

تشترك الصين وروسيا في انتقاد إستراتيجية الهندوباسيفيك، باعتبارها أداة جديدة لاحتواء خصوم الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وكرد فعل على التطورات الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية في آسيا المحيط الهادي وأوراسيا، والتي تقودها مبادرة الحزام والطريق الصينية من جهة، والسياسة الأورواسية الجديدة لروسيا من جهة ثانية، وما تتضمنه من سعي لتحقيق تكامل في المنطقة، وتشكيل أوراسيا الأكبر (Greater Aurassia)، ولذلك يؤكد الإستراتيجيون في موسكو، أن اعتبار الهندوباسيفيك مجرد استجابة للصعود الصيني، يعبر عن نظرة تبسيطية واختزالية، تغفل عاملاً آخر مهم وهو نهوض القوة الروسية، وعلاقاتها الوثيقة بالقوة الصينية، وتشكيلهما معا لتحالف يهدد قوة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.. ويجادل الصيني «يانغ زهينغ دانغ» أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، هو مراقبة محيط أوراسيا، ومنع أي قوة أو مجموعة من القوى من الصعود هناك، بما يهدد النفوذ الأمريكي في المنطقة.⁽⁸⁶⁾

وقد رفع التطور المستمر لمفهوم الهندوباسيفيك من حالة الطوارئ في روسيا، التي تنظر إليه باعتباره مخططاً أمريكياً، يهدف إلى زيادة الاستقطاب في قارة آسيا، واحتواء الصين، والإطاحة بفكرة إقامة «أوراسيا الأكبر» التي تتبناها روسيا، لتثبيت موقعها كقوة كبرى في النصف الشرقي من آسيا، وترفض موسكو مفهوم الهندوباسيفيك وما يرتبط به من مفاهيم أخرى، مثل الحوار الأمني الرباعي، ومبادرة الهندوباسيفيك الحرة والمفتوحة وغيرهما، لأنها تتعارض مع مفاهيمها المفضلة لتوصيف مناطق مصالحها الحيوية، مثل «أوراسيا الأكبر»، و«آسيا الباسيفيك»، و«الأركتو-باسيفيك» (Arcto-Pacific)، وصعود الهندوباسيفيك معناه عودة الهيمنة الأمريكية في قارة آسيا، وهو ما يتعارض مع سعي روسيا لدرح السيطرة الأمريكية هناك، وهذا الرفض الروسي للمفهوم ينسجم تماماً مع نظيره الصيني.⁽⁸⁷⁾

وعبر مسؤولون روس رفيعو المستوى مثل الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»، ووزير الخارجية «سيرغي لافروف» عن عدم ترحيبهم بفكرة الهندوباسيفيك كبديل لآسيا الباسيفيك، وكان لوزير الدفاع الروسي أيضاً «سيرغي شويغو» (Sergey Shoigu)، نصيبه من هذا الاعتراض، من خلال تصريحه ضمن منتدى شيانغشانغ (Xiangshang Forum) ببيجين في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019: «الطريقة الوحيدة لضمان الأمن في آسيا الباسيفيك، هو أخذ مصالح كل اللاعبين في المنطقة بعين الاعتبار، ونحن نعتقد أن التوسيع المصطنع لمجال التعاون نحو ما يسمى بالهندوباسيفيك، يهدف إلى خلق خطوط انقسام، وخلق توترات بين دول آسيا الباسيفيك، وأخيراً إعاقاة التنمية الإقليمية»، وفي قمة الأمن بشأنغريلا في سنغافورة عام 2019، أكد «ألكسندر فومين» (Alexander Fomin) نائب وزير الدفاع الروسي: «بعض الفاعلين الدوليين يحاولون تحت غطاء ترتيبات إقليمية جديدة، تطوير بناء كتل سياسية وعسكرية تحت مسمى إستراتيجية الهندوباسيفيك، ومفهومهم حول الهندوباسيفيك الحرة والمفتوحة، تم تقديمه بشكل مصطنع، وهو قائم فقط على المصالح الجيوبوليتيكية لدول معينة».⁽⁸⁸⁾

يفسر هذا التقارب الكبير في وجهات النظر حول مفهوم الهندوباسيفيك وتطوير إستراتيجية للهندوباسيفيك كذلك، اتفاق الجانبين الصيني الروسي على معارضته، وعملهما على مستويات متعددة لإفشال ما يصفانه بالمخططات الأمريكية لتثبيت الهيمنة على المنطقة على حساب الروس والصينيين، ولذلك لاحظنا تأييد روسيا للجانب الصيني بعد توقيع

اتفاق أوكوس الثلاثي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وبريطانيا، والذي اعتبرته موسكو هادفاً إلى تقوية أستراليا لمواجهة الصين، ويدخل ضمن الهدف العام لاحتواء بيجين وإضعافها.

في هذا السياق، سعت روسيا إلى تطوير مفاهيمها وخرائطها الذهنية الخاصة بها، والمتوافقة مع الرؤية الجيوبوليتيكية الروسية لنفسها وللعالم ولجوارها الإقليمي، والقادرة كذلك على تقديم توصيفات لمحيطها الإقليمي بما يتناسب مع مصالحها وأهدافها ويتطابق مع شبكة مخاوفها وتهديداتها، ونقاط تركز خصومها وحلفائها. وإلى جانب مفهوم «أوروسيا الأكبر» ومفهوم آسيا الباسيفيك المفضلان لدى موسكو، برز كذلك مفهوم آخر يتماشى مع التطورات الحاصلة وهو مفهوم «الأركتو-باسيفيك»، الذي أولاه الأكاديميون والساسة الروس اهتماماً كبيراً في رسمهم لسياساتهم وإستراتيجياتهم المستقبلية.

يشير مفهوم الأركتو-باسيفيك إلى الترابط بين المحيط الهادي والمحيط القطبي الشمالي، عبر ما يعرف بالطريق الشمالي، ويقف وراء تبلور هذا المفهوم الجيوبوليتيكي ثلاثة عوامل رئيسية، وهي: التغيرات المناخية التي سمحت بتمدد فترة صلاحية الطريق الشمالي للملاحة البحرية، وهو ما يساهم في تقليص مدة الانتقال من آسيا إلى أوروبا، على عكس الطرق التقليدية عبر قناة السويس أو رأس الرجاء الصالح، واستغلال الثروات التي تتركز بها المنطقة، وثاني هذه العوامل هو الطفرة الاقتصادية الكبيرة في قارة آسيا، وخاصة اقتصادات المحيط الهادي، وتحولها إلى مركز العالم الاقتصادي والتجاري، وثالثها بداية مواجهة تبدو طويلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وينظر إلى هذا التطور كمبرر لبداية حرب باردة جديدة، وفي هذه الحالة ينبغي على روسيا البحث عن شركاء جدد، وحلول دبلوماسية جديدة، كما يسمح هذا التطور ببلورة «الأركتو-باسيفيك» كمفهوم جديد متميز، له معالمه ومبرراته الجغرافية والاقتصادية والجيوبوليتيكية والثقافية، التي تميزه عن مفاهيم أخرى.⁽⁸⁹⁾

ويأتي هذا المفهوم أو التصور الجديد للعلاقة بين المحيطين الهادي والقطبي الشمالي، في إطار موجة إعادة تخيل الخريطة الإستراتيجية لقارة آسيا وما يحيط بها من محيطات وبحار وعلى رأسها المحيط الهادي، الذي يعد البوتقة التي تنبثق منها مختلف الترابطات مع المحيطات المجاورة ومن بينها المحيط القطبي الشمالي، هذا الأخير الذي يتصل بالمحيط الهادي

من خلال مضيق بيرينغ من الناحية الطبيعية والجغرافية، ويرتبط المحيطان معا من الناحية الإستراتيجية من خلال الإدراكات الجيوبوليتيكية المتبادلة بين روسيا والصين لأهمية كل منهما للآخرى، وإدراكهما المشترك لخطورة مفهوم الهندوباسيفيك كأداة لاحتوائهما، وضرورة إيجاد مخارج إستراتيجية لفك أي حصار ناجم عن الإستراتيجية الهندوباسيفيكية الجديدة للولايات المتحدة وحلفائها، ونذهب بحسب تصورنا إلى أن الأركتوباسيفيك الذي يأتي في سياق هذا المسعى، هو توظيف جديد لمزايا الموقع الجغرافي لكل من الصين وروسيا بریا وبحريا، فالبلدان اللذان تجمعهما آلاف الكيلومترات من الحدود البرية (أكثر من 4 آلاف كيلومتر)، يتصلان كذلك بحريا من خلال امتدادات كل من المحيط الهادي والمحيط القطب الشمالي، حتى وإن لم تكن الصين مصنفة كدولة قطبية، إلا أن لها مصالح متنامية هناك تتقاطع فيها مع روسيا في نواح عديدة وحيوية اقتصاديا وإستراتيجيا. وزادت التطورات البيئية المتأثرة بتغير المناخ والاحتباس الحراري من مفصلية هذه الروابط، ومن أهمية ربط الصلات الإستراتيجية والاقتصادية بين المحيطين الهادي والقطبي الشمالي في إطار الأركتوباسيفيك بما يخدم الجانبين الروسي والصيني.

يقع القطب الشمالي في أعلى الكرة الأرضية على محور دورانها، وهو في معظمه بحار باستثناء جزيرة غرينلاند، تم اكتشافه من طرف الأمريكي «روبرت بيرى» الذي وطأت قدماه المنطقة يوم 6 أبريل / نيسان 1909 ويمتاز بكونه ثاني أبرد منطقة في العالم بعد القطب الجنوبي، وتطل على القارة القطبية الشمالية ثماني دول وهي الدول المصنفة على أنها قطبية وتتمثل في: روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والدنمارك والنرويج والسويد وفنلندا وأيسلندا⁽⁹⁰⁾. ويعد المحيط المتجمد الشمالي مركز القطب الشمالي⁽⁹¹⁾، وهو أصغر محيطات العالم، بتغطيته لمساحة قدرها 14.090.000 كم² أي أقل من عشر مساحة المحيط الهادي، ويقع في شمال آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، ويبلغ طول شريطه الساحلي 45389 كم، ويتصل بالمحيط الهادي عبر مضيق بيرينغ، وبالمحيط الأطلسي عبر بحر غرينلاند⁽⁹²⁾.

خريطة رقم 9 القطب الشمالي والمحيط المتجمد الشمالي



المصدر: المحيط المتجمد الشمالي، نقلا عن موقع المعرفة. في:

<https://2u.pw/ijEG2V0>

ويقف وراء اكتساب المحيط المتجمد الشمالي للزخم الحالي، ودخوله معترك التنافس الإستراتيجي والاقتصادي بين القوى الكبرى المشاطئة له أو القريبة منه نسبيا إلى العوامل التالية:

1- تبعات التغير المناخي والاحتباس الحراري: أشار التقرير الذي أصدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن المحيطات والغلاف الجليدي في سنة 2019، إلى أن ارتفاع حرارة الهواء فوق المنطقة القطبية الشمالية بلغ في العقدَيْن الماضيين ضعفَي المتوسط المسجَّل في باقي مناطق الكرة الأرضية. وفي خلال فصل الشتاء في عامَي 2016 و2018، تخطَّت حرارة سطح المنطقة القطبية الشمالية الوسطى 6 درجات مئوية مقارنة بمتوسط الحرارة في الفترة الممتدة من عام 1981 إلى عام 2010، ما أدى إلى تقلُّص الجليد على نحو لم يسبق له مثيل في تلك المنطقة. ويقدر الخبراء العلميون في الفريق العامل في برنامج مراقبة وتقييم المنطقة القطبية الشمالية، التابع لمجلس المنطقة القطبية الشمالية في تقرير صادر في أيار/ مايو 2021، أن ارتفاع متوسط حرارة سطح المنطقة القطبية الشمالية، سيتخطَّى ثلاثة أضعاف ارتفاع متوسط الحرارة في باقي مناطق الكرة الأرضية.⁽⁹³⁾

ويعد تغير المناخ وذوبان الجليد العامل الرئيس الذي جعل المنطقة فضاءً جديداً للتنافس الدولي، فالتغيرات المناخية ساهمت في تغير الأنظمة الايكولوجية بذوبان كتل كبيرة من الجليد أدت إلى انفتاح ممرات بحرية جديدة في القطب الشمالي، صالحة لحركة السفن التجارة وأيضاً الصيد البحري، بالإضافة إلى توفرها على كميات كبيرة من مواد الطاقة. ومن أهم هذه الممرات ممر بيزينغ الذي يبلغ اتساعه 85 كلم، وعمقه 50 متراً، وينقسم إلى قناتين عبر جزر ديوميدي Diomedede مفتوحة على سواحل كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتغطيه كتل الجليد من شهر يناير/ جانفي إلى شهر إبريل⁽⁹⁴⁾. ويعتبر مضيق بيرينغ البوابة البحرية الوحيدة بين المحيطين المتجمد والهادي، تكثر فيه الجزر، مثل جزر ديوميدي التي تتكون من راثمانوف التابعة لروسيا، وديوميدي الصغيرة التابعة للولايات المتحدة.⁽⁹⁵⁾

عبر مضيق بيرينغ، ففي سبتمبر 2007 ذكرت وكالة الفضاء الأوروبية أن ذوبان الجليد في تلك السنة قد ساهم في فتح مسلك بحري دائم في تلك المنطقة، وقامت بعدها الصين عام 2016 بالسماح لشركات الملاحة بتجريب هذا الممر.⁽⁹⁶⁾

خريطة رقم 11 طريق الملاحة الجديد عبر القطب الشمالي مقارنة بقناة السويس



المصدر: لؤي عبد الله، دبي تساهم في إعادة صياغة طرق التجارة العالمية، عدد

09/03/2019، تاريخ التصفح 20/01/2024. <https://www.albayan.ae/economy/>

local-market/2019-06-09-1.3579690

سيختصر هذا الممر البحري الجديد الوقت والمسافة لحركة التجارة البحرية العالمية، فالممر الشمالي على طول شمال روسيا، سيقصر المسافة بين موانئ الصين وكوريا الشمالية واليابان وهامبورغ وروتردام وجنوب هامبتون بحوالي 400 كم. أما ممر الشمال الشرقي عبر شمال كندا فسيغير من حركة السفن نحو السواحل الشرقية الأمريكية، ويحتوي بحر بيرينغ على ثروات هائلة كالثروات الحيوانية ففيه أكثر من 450 نوعاً من الأسماك و50 نوعاً من الطيور، بالإضافة إلى الموارد النفطية ونشاط السفن التجارية.⁽⁹⁷⁾

3- إغراءات ثروات المنطقة غير المستغلة: ناهيك عن ثروات الأحياء الطبيعية التي يتمتع بها المحيط الشمالي، حيث يحتوي بحر بيرينغ مثلاً على كميات هائلة من الثروات الحيوانية، يضمه لأكثر من 450 نوعاً من الأسماك و50 نوعاً من الطيور، نجد أيضاً الموارد الطبيعية المعدنية والطاقة المخزنة في أعماق القارة ومحيطها.⁽⁹⁸⁾

تظهر غالبية المسوحات الجيولوجية أن المنطقة القطبية تضم اليوم نحو 25%-30% من الاحتياطي العالمي من الغاز، وحوالي 13% من احتياطي النفط، حسب دراسات أجراها مركز الدراسات الجيولوجية الأميركي. كما تضم في ثناياها معادن قيمة كالرصاص والفضة والقصدير والفضة والبلاتين والتنجسين والبرزموث والأنتيمون والجبس والقصدير والرصاص والفضة، والتي تزيد تقديرات أولية أنّ قيمتها الإجمالية تزيد عن ترليون دولار⁽⁹⁹⁾.

أما فيما يخص النزاع على ملكية ثروات المحيط المتجمد، فالأمر يبدو أكثر تشابكاً وأكثر سخونة لتعدد الأطراف المتداخلة فيه، ولا ارتباطه بإشكالية قانونية معقدة تتعلق بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو ما يعرف بقانون البحار الدولي، وهو المعني بترسيم الحدود البحرية بين الدول وتحديد امتداد المياه الإقليمية وأماكن الاستغلال الاقتصادي أمام السواحل والبحار المطلة عليها. فنجد أن الأمم المتحدة من خلال اتفاقية قانون البحار قد حددت حق الاستغلال الاقتصادي للنطاق الساحلي من المحيط المتجمد الشمالي لخمسة دول فقط هي روسيا والولايات المتحدة وكندا والنرويج والدانمارك، وهي الدول المشاطئة لذلك المحيط. أما الأجزاء الأخرى من المحيط ومنها منطقة القطب الشمالي نفسها فهي من أعالي البحار، وبالتالي لا ملكية ولا سيادة لأحد ما عليها وهذا بنص الاتفاقية. لكن الحادث أن هناك أكثر من دولة قطبية تطمح في أكثر من ذلك وتريد توسيع ذلك النطاق إلى أقصى حد ممكن وعلى رأسها روسيا، التي تقدمت عام 2001 بطلب إلى «لجنة الجرف القاري» الأممية من أجل توسيع رقعة نطاقها الاقتصادي الحصري، لكن الطلب قوبل بالرفض لعدم كفاية الأدلة المقدمة.⁽¹⁰⁰⁾

فبحكم موقعها المتميز على مشارف المحيط المتجمد الشمالي والقارة القطبية ككل، وسيطرتها على نصف القطب الشمالي، ربطت روسيا بمياه المنطقة علاقة وطيدة منذ أيام الاتحاد السوفيتي المنهار، حيث كانت السفن التجارية السوفيتية تجوب المحيط القطبي

منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، وهي تستخدم الموانئ الواقعة عند مصاب الأنهار في سيبيريا، مثل كوليمان ولينا وأب وينيبي، التي تحمل إلى سيبيريا المنتجات الصناعية وتعود محملة بسمك سيبيريا وفرائها وأخشابها ومعادنها إلى موانئ أوروبا والمحيط الهادي، ويصحب تلك السفن كسافة ثلوج، وطائرات تدلها على أيسر السبل لاجتياز الجليد الصعب.⁽¹⁰¹⁾ وتولي الحكومة الروسية اليوم اهتماما كبيرا لتطوير الطريق البحري الشمالي، وهي تعمل على تحديث بنيتها التحتية والاستثمار فيها من أجل إتاحة استغلال ثروات أقاصي الشمال الروسي وتصديرها إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية.⁽¹⁰²⁾

وهنا تجد روسيا في الصين حليفا وملاذا لتحقيق مصالحهما المشتركة، عبر الربط بين المحيطين الهادي والمتجمد الشمالي، وإدخال بيجين لدائرة الاستثمار والتنافس حول الموارد والممرات القطبية، فرغم أن الصين تبدو نسبيا بعيدة عن القطب الشمالي ومحيطه المتجمد، إلا أنه في عهد الرئيس «شي جين بينغ» تتجه المملكة الوسطى للاتصال بسقف العالم شمالا. لاسيما وأن السفينة الصينية «يونغ تشين» كانت قد حققت عام 2013 مع بداية عهده «شي» الرئاسة الأولى إنجازا تاريخيا، بكونها أول سفينة شحن صينية تصل إلى أوروبا عبر القطب الشمالي، لتتحول إلى رمز قومي بعد أن اجتازت هذا الطريق الذي أعادت بيجين تسميته بطريق الحرير القطبي، الذي أضفى رمزا لطموحات الصين الجديدة في أقصى شمال الكرة الأرضية، وهو ما اعتبره وزير الخارجية الأيسلندي الأسبق «أوغمندور يونسون» تعبيراً عن «رؤية الصين لنفسها بحق كقوة عظمى، يجب أن يكون لها أثر في كل بقاع العالم»، وهي تدرك بحسب الباحث النرويجي في الشؤون الصينية «مارك لانتين» أن: «الكثير من أمنها الاقتصادي سيتسمر بالاعتماد على تطوير طرق التجارة المختلفة».⁽¹⁰³⁾

وفي شهر يناير من سنة 2018، أصدرت الصين أول ورقة بيضاء رسمية حول سياستها في القطب الشمالي، التي تضمنت بعض الأوجه الرئيسية لأجندتها القطبية، والتي تضمنت استكشاف وفهم القارة القطبية الشمالية، والوقوف على بيئة المنطقة وتأثيرها بالتغيرات المناخية، واستغلال ثرواتها، وتعزيز التعاون الدولي فيها، وضرورة حفظ الأمن والاستقرار هناك، وأهم ما ورد في الورقة هو تبني الصين لمشروع «طريق الحرير القطبي» (Polar Silk Road)، كامتداد لمشروع طريق الحزام والطريق، ومسعاها الرامي إلى جلب الفرص لجميع

أنحاء العالم، وتسهيل التوصلات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في القطب الشمالي، بالتعاون مع روسيا أساسا، وبقية الدول القطبية الراغبة في ذلك.⁽¹⁰⁴⁾

وتبلورت هذه الرؤية الصينية للقطب الشمالي عبر سنوات عديدة، بدأت منذ تسعينيات القرن العشرين ومستهل القرن الحادي والعشرين، بسعيها للدخول لمختلف التجمعات القطبية متعددة الأطراف، وفي سنة 2017 اتضحت الإستراتيجية التجارية الصينية تجاه المنطقة، سواء من حيث الثروات التي تختزنها، أو استعمال طرق الشحن التجارية التي تمتاز بها، ولذلك دعا الرئيس الصيني «تشي جين بينغ» روسيا إلى «التعاون في تنمية واستعمال قنوات الإبحار والملاحة القطبية، عبر إنشاء «طريق الحرير على الجليد» (الاسم السابق للمشروع قبل سنة 2018)». ⁽¹⁰⁵⁾

ويعكس إطلاق مشروع طريق الحرير القطبي، رغبة الصين في التعاون المشترك مع روسيا خصوصا، لتطوير المناطق القطبية من البلاد، بما في ذلك التعهد بالمساهمة عبر استثماراتها في إنشاء وتحسين البنية التحتية الروسية هناك، والاستعمال السلمي للطرق البحرية، على أسس الاستدامة والربح المتبادل.. والاستغلال الأفضل للموارد والثروات المعدنية والطاقوية التي تزخر بها المنطقة في سيبيريا وشبه جزيرة يامال، ومد خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي نحو البر الرئيسي الصيني، لا سيما وأن مقاطعة يامال تنتج قرابة 80% من الغاز الروسي، وحوالي 15% من الإنتاج العالمي.⁽¹⁰⁶⁾

ومع تداعيات ظاهرة التغيرات المناخية، برزت أكثر أهمية الممر القطبي البحري الشمالي، وهو يتجه لاكتساب صفة ممر ملاحي دولي، هذا الممر الواقع بالقطب الشمالي، هو أعلى نقطة على محور دوران كوكب الأرض، وبدأت تنشط حركة الملاحة فيه بشكل كبير، بزيادة في حركة البضائع والسفن فيه بنسبة 59% سنة 2021 مقارنة بالسنة التي قبلها، بمرور 92 سفينة عبر مياهه، وأهم ميزة للممر الملاحي الشمالي، هي أنه يقصر الرحلة بين آسيا وأوروبا بنحو نصف الوقت الذي توفره قناة السويس.⁽¹⁰⁷⁾

هذه الميزة لعلها أهم ما يجذب الصين نحو تنمية هذا الطريق، وإفراد مشروع طريق حرير خاص به لوحده، فعلى عكس الطرق التقليدية التي اعتادت بضائعها وسفنها المرور عليها، عبر المحيط الهادي، ومضيق ملقا، والمحيط الهندي، ثم قناة السويس، ومنها إلى البحر الأبيض المتوسط، والمحيط الأطلسي، الطويلة من حيث مسافتها، والمحاطة بمخاطر عديدة، مثل القرصنة البحرية، ومأزق مضيق ملقا، والتخوف من سياسات الولايات

المتحدة الأمريكية وحلفائها المسيطرين على تلك الممرات، يبدو الممر القطبي الشمالي أكثر أمنا، وأقل من حيث نسبة المخاطر الإستراتيجية، مقارنة بتلك التي تواجه الطرق البحرية التقليدية المعتادة.

أثار التقارب الصيني الروسي بتبنيهما لمفهوم الأركتوباسيفيك، وسعيهما المشترك لتطوير البنى التحتية عبر الممر الشمالي وتعزيز التعاون الاقتصادي والنجاري هناك، مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تثق في نوايا خصميهما التقليديين، وتخشى مما يخفيه ذلك التعاون من أهداف إستراتيجية خفية تؤثر سلبا على مكانة واشنطن ومصالحها في القطب الشمالي ومحيطه المتجمد ومصالح حلفائها هناك مثل كندا والدول الإسكندنافية.

إن تدخل الصين في الشمال الأقصى غير طريقة سير الأمور، ودفع بوزير الخارجية الأمريكي الأسبق «مايك بومبيو» للتصريح بأن: «ييجن تدعي قربها من القطب، ولكن ليس هنالك إلا بلدان قطبية وشبه قطبية»، فيما تستغل الصين العامل الاقتصادي للتوغل هناك، من خلال الإدعاء بأن مساهمتها قيمة في الشؤون القطبية، وتجلب المزيد من الرخاء والمنافع لدول المنطقة، كما أنها تشترك بنشاط في إدارة المناخ في المنطقة، والعمل على الحد من انعكاسات التغيرات المناخية على القطب الشمالي، والذي يؤثر بدوره سلبا على المناخ والبيئة في الصين. ووظفت الدبلوماسية العلمية كسبيل لذلك من خلال المؤسسة الصينية للبحوث القطبية بالخصوص، وفي عام 2013 قبلت الصين كعضو مراقب في المجلس القطبي تقوده الدول القطبية الثماني، لتقبل الدول القطبية بحقيقة أن الصين نمت بالفعل إلى درجة لا يمكن فيها استبعادها ببساطة عن القطب، وذلك رغم الشكوك السائدة حول حقيقة نوايا الصين في القطب الشمالي وعقلية «الصينيون قادمون»، وتم في نفس السنة أيضا أي 2013 قبول أربع دول آسيوية أخرى تطل على المحيط الهادي أو ذات صلة مباشرة به في عضوية المجلس القطبي، وهي كل من الهند واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة.⁽¹⁰⁸⁾

وهو ما يدل على ترسخ فكرة الربط بين القارة الآسيوية والقارة القطبية الشمالية، ولا سيما بين المحيط الهادي الذي تطل عليه دول آسيوية كبيرة ومتطورة والمحيط المتجمد الشمالي، لدى صناع القرار الآسيويين والأكاديميين والخبراء الإستراتيجيين الذين يخططون لمستقبل دولهم ومستقبل القارة، في ظل عالم تنهأ في الحدود التي باتت تبدو وهمية لا سيما ما بين البحار والمحيطات العالمية.

الخاتمة:

تحمل الشواهد الإستراتيجية والاقتصادية والتجارية في طياتها دلالات متعاطمة على المكانة المحورية للمحيط الهادي وجواره الجيوبوليتيكي في حركية التفاعلات والعلاقات الدولية اليوم، ومرد ذلك الدينامية الكبيرة لخطوط وممرات المواصلات البحرية هناك التي تعد الأنشطة والأكثر ازدحاما في العالم، حاملة معها السلع والبضائع من مراكز الإنتاج إلى مختلف الأسواق العالمية، واستقبال مختلف شحنات وإمدادات الطاقة التي تقصد أهم مراكز ومناطق الاستهلاك في العالم ولا سيما الأسواق الآسيوية منها. كما تعتبر تلك المياه مقصدا ومرتكزا إستراتيجيا للأساطيل العسكرية البحرية لأهم القوى العالمية على رأسها الأساطيل الأمريكية، والقوة البحرية المتنامية للأساطيل البحرية الصينية، بالإضافة إلى الأساطيل العسكرية للقوى الإقليمية هناك مثل اليابان والهند وأستراليا.

اليوم تشاطئ المحيط الهادي أهم القوى العالمية على الإطلاق مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، وجميعها تمتلك مصالح حيوية هناك، وكما تجد لها في تلك المياه مجموعة من الحلفاء الرئيسيين، تجد لها هناك كذلك الخصوم الأشد ضراوة، وهو ما يزيد التشابك والتعقد في تفاعلات القوى الكبرى والإقليمية هناك، ويجعل من هذا المحيط بامتياز الساحة الأكثر حسما في تقرير مصير ومستقبل العلاقات الدولية والتفاعلات الإستراتيجية في هذا القرن.

وما يزيد من حيوية ومركزية المحيط الهادي ومن مكانته الكبيرة في الجيوبوليتيك البحري المعاصر، هو ارتباطه بجميع محيطات العالم المتبقية، فهو يتصل بالمحيط الأطلسي عبر مضيق دريك، وبالمحيط الهندي عبر مضيق ملقا، وبالمحيط القطبي الشمالي عبر مضيق بيرينغ، وبالمحيط القطبي الجنوبي عبر بحر أوقيانوسيا وأقصى جنوب أمريكا اللاتينية. وهو ما أهله ليكون محوريا في مختلف موجات تشكيل وتخيل وتصميم المناطق والخرائط الذهنية في الكتابات والتصورات الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية المعاصرة، والتي تقوم على الربط بين الجغرافيا من جهة ومصالح وأهداف ومخاوف القوى الكبرى المؤثرة عالميا وإقليميا من جهة أخرى، لتأخذ الخرائط أبعادا جديدة ومختلفة تتخطى البعد الطبيعي والجغرافي، لتصبغ بصبغة ديناميكية وتفاعلية تعكس تصورات وإدراكات صناع القرار والخبراء الجيوبوليتيكيين والإستراتيجيين، ومنظورهم لتلك المناطق وكيفية التعامل معها ووضعها في أطر جديدة ومتجددة، وهو ما ولد عدة مفاهيم ذات صلة بالمحيط

الأطلسي وجواره البحري.

وهو ما تمثل على وجه الخصوص في مفهوم آسيا الباسيفيك، الذي عكس مرحلة دولية تم فيها انتقال مركز الاهتمام والتفاعلات من الأطلسي نحو المحيط الهادي، بصعود قوى اقتصادية وتجارية عالمية وإقليمية هناك، أثرت بشكل كبير في هيكل الاقتصاد العالمي، وكانت منطلقاً حتى لتغيرات في موازين القوى الإستراتيجية، أين كان الحوض الآسيوي للمحيط الهادي بما يضمه من قوى اقتصادية كبيرة وصاعدة مركز التفاعلات. مع ما ترافق مع ذلك من تصاعد لتزاعات إقليمية خطيرة تهدد الأمن الإقليمي والعالمي، مثل النزاع في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي.

وتسبب الصعود المتنامي للصين والهند، وتصادد أهمية خطوط المواصلات البحرية في المحيطين الهادي والهندي، في ربط المحيط الهندي بالمحيط الهادي بشكل فعلي عبر استحداث مفهوم الهندوباسيفيك، الذي يعكس مصالح وطموحات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الرئيسيين هناك أستراليا واليابان والهند، في سعيهم لخلف فضاء إستراتيجي مهيم على من طرفها، ويقلل من هامش المناورة لدى القوة الصينية، التي ترى في اصطناع هذا المفهوم تهميشاً لها ولمركزية دول الآسيان ضمن مفهوم آسيا الباسيفيك. فيما ترى القوى المتبينة لذلك المفهوم أن مد تفاعلاتها ومصالحها نحو المحيط الهندي، يفرض نفسه بقوة لأنه لم يعد بالإمكان وفقاً للمنظور الإستراتيجي لتلك القوى الفصل بين المحيطين الهادي والهندي، في ظل السياق والتطورات الإستراتيجية الراهنة.

ولأن كل إستراتيجية أو مفهوم يخدم مصالح طرف أو أطراف معينة، ولكنه في ذات الوقت يضر بمصالح طرف أو أطراف أخرى، تبرز في كل مرة قوى ومفاهيم تعكس وجود حركة رفض مضادة للقوى والمفاهيم والإستراتيجيات المتبعة من المنافسين الإستراتيجيين لها، وهو ما تجلّى في بروز مفهوم الأركتوباسيفيك لدى روسيا والتماهي معه من طرف الصين، باعتباره مخرجاً من مخارج تنصل القوتين الأوراسيتين من مخططات وأهداف مفهوم الهندوباسيفيك وإستراتيجيته المخطط لها أمريكياً بالتعاون مع الحلفاء الإقليميين السائرين في فلكها. ليكون الأركتوباسيفيك انعكاساً لضرورات الربط بين المحيطين الهادي والمتجمد الشمالي في الفكر الإستراتيجي الصيني والروسي، ومحاولة لخلق ممرات وطرق تجارة وعبور جديدة بعيدة عن تلك المهيم عليها أمريكياً. ونقل ساحة التنافس الدولي نحو القارة القطبية الشمالية انطلاقاً من القاعدة الباسيفيكية، مستغلين

بعضاً من انعكاسات ظاهرة تغير المناخ التي فسحت المجال للحلم بطرق عبور جديدة، وبالوصول إلى موارد طبيعية كانت تدفنها كتل الجليد العملاقة، رغم ما في ذلك من تهديد بكابوس للبشرية جراء تدهور البيئة والمناخ، غير أن القوى المؤثرة هناك الأمريكية منها والروسية والصينية، وغيرها من الفواعل القطبية المشاطئة للمحيط المتجمد الشمالي، تضع الاعتبارات الاقتصادية والإستراتيجية حالياً فوق كل اعتبار، وتجعل من المنطقة مجالاً آخر للتنافس وحتى للمساس بأمن واستقرار العالم.

مما سبق، يتضح أن لعبة التوازنات الإستراتيجية العالمية خلال هذا القرن وعلى المديين المتوسط والبعيد، سيكون المحيط الهادي وجواره الجيوبوليتيكي البحري المرتبط به مركزاً لها، ومحدداً لإفرازات ومخرجات التجاذبات الإقليمية والعالمية التي تخوضها قوى كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، وقوى إقليمية مثل الهند واليابان وأستراليا، ومعادلة التحالفات القائمة أو المتوقعة سيكون لها دورها في تغليب كفة طرف على آخر، فحالياً تبدو الصين وروسيا في ناحية والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين والآسيويين في الناحية المقابلة، رغم أن هذه التحالفات والخصومات ليست جامدة بل هي مرنة نسبياً ومتغيرة، ففوق بحجم الهند مثلاً لم تستقر بعد على توجه إستراتيجي واضح، فهي من جهة تبدو حليفة للغرب والولايات المتحدة الأمريكية في نواح عدة، وتتلاقى مصالحها مع حلفاء إقليميين مؤيدين لسياسات واشنطن مثل اليابان وأستراليا، ولكنها من منظور آخر تحسب على القوى الداعية إلى نظام دولي جديد تميزه التعددية القطبية، وتعمل على تحقيق ذلك بتحالفها مع الصين وروسيا ضمن مؤسسات وهيكل مثل البريكس، ومع موقعها المميز المطل على المحيط الهندي، وتطويرها لعقيدتها البحرية لتشمل المحيط الهادي وخاصة تخومه الغربية، فإن الجزم بمآلات التحالفات والتوازنات المستقبلية التي يتركز المحيط الهادي في صلبها، تبدو صعبة وضبابية ولذلك تجد طروحات وتوقعات الخبراء والباحثين نفسها تخوض في معترك بيئة أمنية وإستراتيجية معقدة، تصارع مياه بحار ومحيطات عصية على التوقعات.

المصادر:

- (1) رابح زغوني، «المضائق والممرات البحرية في نظريات الجيوبوليتيك»، في: عبد القادر دندن (محرر)، جيوبوليتيك المضائق والممرات البحرية: خريطة المصالح والرهانات العالمية المتشابكة، (دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2023). ص ص 29، 30.
- (2) منى مصطفى، «عودة أوراسيا: تجدد الاهتمام الأكاديمي بالترابط الجغرافي بين أوروبا وآسيا»، سلسلة أوراق أكاديمية، العدد رقم 6، (أبوظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدم، أبريل، 2019)، شوهدي يوم 10 يناير 2024. في: <https://futureuae.com/ar/Release/ReleaseArticle/794>
- (3) رابح زغوني. مرجع سابق. ص ص 40، 41.
- (4) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة 2014)، ص 77.
- (5) المرجع نفسه. ص ص 76-78.
- (6) روبرت كابلان، انتقام الجغرافيا، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 420، يناير 2015. ص ص 130، 131.
- (7) رابح زغوني. مرجع سابق. ص ص 44، 45.
- (8) منى مصطفى، مرجع سابق.
- (9) روبرت كابلان، مرجع سابق. ص ص 130-138.
- (10) «هل صحيح أن المحيطين الهادي والأطلسي لا تختلط مياههما؟»، الجزيرة نت، 23 مارس / آذار 2023، شوهدي يوم 20 يناير 2024. في: <https://2u.pw/o8NuLSB>
- (11) David Scott, **The Indo-Pacific”-New Regional Formulations and New Maritime Frameworks for US-India Strategic Convergence**, Asia-Pacific Review, Vol. 19, No. 2, (2012). p. 88.
- (12) Marta Fava, **Pacific Ocean: a Detailed Map, Ocean literacy portal project**, Sweden, 09 May 2022, <https://oceanliteracy.unesco.org/pacific-ocean/>. Accessed December 26, 2023.

Stephen J. Ruscheinski, **China's energy security and The South China Sea**, A thesis presented to the faculty of the U.S army command and general staff college in partial fulfillment of the requirements for the degree "Master of military art and science: general studies", University of Illinois at Urbana-Champaign, (Illinois, 2002). p. 46.

(14) Swaran Singh, **Rising US-China Competition in the Indo-Pacific: Implications for IndiaNepal relation**, In: Security and economic challenges in the Indo-Pacific. (Kathmandu, Nepal, Consortium of South Asian Think Tanks and Political Dialogue Asia Programme, Konrad Adenauer Stiftung, 2020). p. 13.

(15) «البحرية الصينية تنفذ مناورات عسكرية في بحر الصين الجنوبي»، تقرير مركز أبحاث (15) ، 3 يوليو 2020، شوهد يوم 21 يناير 2024. في: (Katehon) كاتيهون
<https://Katehon.com/ar/agenda/lbhry-Isyny-tnfdh:mnwrt-skry-fy-bhr-Isyn-Ijnwby>

(16) Stephen J. Ruscheinski. **China's energy security and The South China Sea**, A thesis presented to the faculty of the U.S army command and general staff college in partial fulfillment of the requirements for the degree "Master of military art and science: general studies", University of Illinois at Urbana-Champaign, (Illinois, 2002). p. 48.

(17) Zhang Xuegang, "**Southeast Asia and Energy: Gateway to Stability**", China Security, Vol 3, No 2 (spring 2007). p. p. 18, 19.

(18) Abhijit Singh, **Securing Sea Lines of Communication in Asia**, ORF occasional papers, Issue N° 383, (New Delhi, Observer Research Foundation, November 2022). P. 11.

(19) **East China Sea**, U.S. Energy Information Administration, September 17, 2014. In:
https://www.eia.gov/international/content/analysis/regions_of_interest/

East_China_Sea/east_china_sea.pdf. Accessed December 20, 2023.

(20) James Woudhuysen. “**Big trouble in the East China Sea**”, 3 September 2012. <http://www.spiked-online.com/site/article/12836/>. Accessed December 19, 2023.

(21) Ji Guoxing, **Maritime Jurisdiction in the Three China Seas: Options for Equitable Settlement**, IGCC-Policy Papers, N°.19, (California, October 1995). p. 11.

(22) Cleo Paskal, Indo-Pacific strategies, perceptions and partnerships: The view from seven countries, (London, The Royal Institute of International Affairs and Chatham House, March 2021). p. 30.

(23) Gamini Keerawella, **Repositioning South Asia in the Indo-Pacific Region: Changing Geo-politics and Geo-strategies**, In: Security and economic challenges in the Indo-Pacific, (Kathmandu, Nepal, Consortium of South Asian Think Tanks and Political Dialogue Asia Programme, Konrad Adenauer Stiftung, 2020). p. 62.

(24) Alexey V. Kupriyanov, **Constructing The Arcto-Pacific**, Russia in global affairs, December 24, 2020. <https://eng.globalaffairs.ru/articles/constructing-arcto-pacific/>. Accessed January 15, 2024.

(25) John Hemmings, **Australia’s Economic, Infrastructural and Security Objectives in the Indo-Pacific**, In: Axel Berkofsky and Sergio Miracola (Eds), Geopolitics by Other Means. The Indo-Pacific Reality, (Milano, Ledizioni Ledi Publishing, February 2019). p. p 120, 121.

(26) Rory Medcalf, **China and the Indo-Pacific: Multipolarity, Solidarity and Strategic Patience**, Paper delivered for Grands enjeux stratégiques contemporains – Chaire en Sorbonne Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, (March 12, 2018). p. p 3, 4.

(27) John Hemmings, **Australia’s Economic, Infrastructural and Security**

Objectives in the Indo-Pacific, In: Axel Berkofsky and Sergio Miracola (Eds), Geopolitics by Other Means. The Indo-Pacific Reality. Op. Cit. p. p 120, 121.

(28) Troy T. Lee-Brown, **The rise and strategic significance of the Indo-Pacific**, Thesis submitted for the degree of doctor of philosophy of the University of Western Australia, Political sciences and international relations school of social sciences, January 2021. p. 5.

(29) Gabriele Abbondanza, **Whither the Indo-Pacific? Middle power strategies from Australia, South Korea and Indonesia**, International Affairs Vol 98, N° 2, (2022). p. 407.

(30) Gurpreet S. Khurana, **What is the Indo-Pacific? The New Geopolitics of the Asia-Centred Rim Land**. In: Axel Berkofsky and Sergio Miracola (Eds), Geopolitics by Other Means. The Indo-Pacific Reality. (Milano, Ledizioni Ledi Publishing, February 2019). p. 16.

(31) Xi Guigui, **The Future of the Indo-Pacific**, China Quarterly of International Strategic Studies Vol. 7, No. 2, (World Century Publishing Corporation and Shanghai Institutes for International Studies, 2021). p. 222.

(32) عبلة مزوزي، «مدخل تعريفى جيوبوليتيكي لمنطقة آسيا الهادي (الباسيفيك)»، في: عبلة مزوزي ومحمد بلعشية (محرران)، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوية، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2018). ص ص 232، 233.

(33) Gamini Keerawella, **Repositioning South Asia in the Indo-Pacific Region: Changing Geo-politics and Geo-strategies**, In: Security and economic challenges in the Indo-Pacific, (Kathmandu, Nepal, Consortium of South Asian Think Tanks and Political Dialogue Asia Programme, Konrad Adenauer Stiftung, 2020). P. 73.

(34) عبلة مزوزي، مرجع سابق. ص ص 234، 235.

(35) ما هو متددى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي؟، الموقع الرسمي

لقمة 2023 لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC 2023). في: <https://ar.apec2023sf.org/what-is-apec>

(36) منظمة آبيك، الجزيرة نت، 3 أيلول 2007. شوهديوم 20 يناير 2024. في: <https://2u.pw/fkbYjge>

(37) «الصراع والتعاون في إقليم آسيا والمحيط الهادي»، قراءة في تقرير لمؤسسة كارنيغي لأبحاث السلام، نقلا عن موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 16 جوان 2015. في: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/736/>

(38) Alice Ba. “ASEAN’s great power dilemmas”. In: Evelyn Goh and Sheldon W. Simon (eds). China, the United States and Southeast Asia. (Routledge, New York and London, 2008.). p. 107.

(39) Bronson Percival, «Threat or partner: Southeast Asian perceptions of China», Testimony before The U.S-China economic & security review commission hearing on “China’s activities in Southeast Asia and implications for U.S interests”. February 4, 2010. p. 3.

(40) Pham Quang Minh, «The South China sea issue and its implications: perspective from Vietnam», A paper presented for the 6th Berlin conference on Asia security (BCAS), The U.S and China in regional security: implications for Asia and Europe. Berlin, June 18 2012, 19-. p. 4.

(41) Ibid. p. 5.

(42) Ibid. p.8.

(43) Ian Storey, “The South China Sea: The Theatre for Emerging Strategic Competition?”. Paper Presented at “Security Environment in the East Asian Seas”, Ocean Policy Research Foundation, Tokyo, 1617- February 2011. In: «http://blog.canpan.info/oprf/img/858/dr.storey_presentation.pdf».

(44) Paul H. B Godwin, «China as regional hegemon?», In: «[http://community.middleburg.edu/scs/docs/Godwin, %20china%20as%20a%20regional hegemon.pdf](http://community.middleburg.edu/scs/docs/Godwin,%20china%20as%20a%20regional%20hegemon.pdf)».

- (45) Isabelle Cordonnier, «L' Inde et La Chine: la rivalité de deux titans». Défense Nationale, (53eme année, n° 10, Octobre 1997). p. p. 129, 130.
- (46) محمد فايز فرحات، «الإنديو-باسيفيك» بوصفه مسرحاً جديداً للسياسات الدولية وتأثيره في منطقة الخليج العربي»، ورقة بحثية صادرة عن مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، 9 يونيو 2020، شوهد يوم 22 أيلول 2022. في: <https://bit.ly/3F3l41u>
- (47) Gamini Keerawella. Op. Cit. P. 73.
- (48) Vignesh Ram, The Proposal for an Indo-Pacific Treaty of Friendship and Cooperation: **A Critical Reassessment**, Journal of ASEAN Studies, Vol. 3, No. 1 (2015). p. 24.
- (49) محمد فايز فرحات، مرجع سابق.
- (50) Shahana Thankachan, India and the Free and Open Indo-Pacific: Present, Global affairs journa, N°2, (facultad de derecho, Universidad de Navarra, March 2021). p. 12.
- (51) Hansong Li, The “Indo-Pacific”: Intellectual Origins and International Visions in Global Contexts, Modern Intellectual History, N° 19, (Department of Government, Harvard University ,2022). p. 810.
- (52) Yohanes Sulaiman, «Whither Indonesia's Indo-Pacific strategy?», Note de L'Ifri, N° 105, (January 2019). p. 11.
- (53) John Hemmings (Ed). Infrastructure, Ideas and Strategy in The Indo-Pacific. (London, Henry Jackson Society, March 2019). p. 12.
- (54) Vignesh Ram. Op. Cit. p. 22.
- (55) John Hemmings (Ed), Infrastructure, ideas and strategy in The Indo-Pacific. Op. Cit. p. 12.
- (56) Wada Haruko. Op. Cit. p. 9, 10.
- (57) Ibid. p. 11.
- (58) Bibek Chand and Zenel Garcia, Constituting the Indo-Pacific:

Securitisation and the Processes of Region-Making, International Quarterly for Asian Studies, Vol. 52, N° 1, 2, (2021). p. 22.

(59) Indo Pacific strategy of the United States, (The white house, national security council, Washington DC, February 2022). p. 5.

(60) 2022 National defense strategy of The United States of America. (Washington, U.S. department of defense, 2022). p. 4.

(61) Sanjay Pulipaka and Mohit Musaddi, In Defence of the 'Indo-Pacific' Concept, ORF issue briefs, issue N° 493, (New Delhi, Observer Research Foundation, September, 2021). p. 4.

(62) Rory Medcalf. Op. Cit. p. 9.

(63) منى مصطفى. مرجع سابق.

Wada Haruko. Op. Cit. p. p 6, 7. (64)

(65) منى مصطفى، مرجع سابق.

(66) Rory Medcalf. Op. Cit. p. 9.

(67) Ibid. p. 8.

(68) Jivanta Schottli and Markus Pohlmann, India Inc. and the Indo-Pacific: A New Wave of Neo - Liberalism and Transnationalism?, In: Security and economic challenges in the Indo-Pacific. Op. Cit. p. 103.

(69) Bibek Chand and Zenel Garcia, Constituting the Indo-Pacific: Securitisation and the Processes of Region-Making, International Quarterly for Asian Studies, Vol. 52, N° 1, 2, (2021). p. 31.

(70) Pankaj Vashisht, Indo-Pacific Strategies: What do They Entail for India, Discussion Paper N° 274, (New Delhi, Research and Information System for Developing Countries, October 2022). p. 2.

(71) Yogendra Kumar, Indo-Pacific as an evolving geopolitical construct and maritime safety and security in IOR, Journal of Indian Ocean Rim Studies, Vol 2, N° 2, (October-December 2019). p. 91.

(72) Feng Liu, «The recalibration of Chinese assertiveness: China's responses to the Indo-Pacific challenge», International Affairs, N° 96, (January 2020). p. p 15, 16.

(73) Igor Denisov, Oleg Paramonov, Ekaterina Arapova and Ivan Safranchuk, Russia, China, and the concept of Indo-Pacific, Journal of Eurasian studies, Vol. 12, N° 1, (2021). p. 78.

(74) Kaewkamol Karen Pitakdumrongkit, The Impact of the Trump Administration's Indo-Pacific Strategy on Regional Economic Governance. Policy Studies N° 79, (The East West center series, Honolulu, Hawai'i, 2019). p. 8.

(75) A free and Open Indo-Pacific: Advancing a shared vision. Report of the The department of state of the U.S.A, (Washington D.C, November 4, 2019). p. 6.

(76) Kaewkamol Karen Pitakdumrongkit. Op. Cit. p. 8.

(77) Satoru Nagao, Competing visions: BRI vs FOIP?, In: John Hemmings (Ed), Infrastructure, ideas and strategy in The Indo-Pacific. Op. Cit. p. 52.

(78) About The Quad Forum, The global policy insights, 2018. <https://www.globalpolicyinsights.org/quad-forum.php>. Accessed December 20, 2022.

(79) Kallol Bhattacharjee. India, Japan, U.S., Australia hold first 'Quad' talks at Manila ahead of ASEAN Summit, The Hindu, November 12, 2017. <https://www.thehindu.com/news/national/india-highlights-indo-pacific-cooperation-at-the-first-quad-talks/article61856670.ece>. Accessed January 5, 2024.

(80) «بايدن يلتقي رؤساء حكومات أستراليا واليابان والهند لإحياء تحالف «كواد» في مواجهة نفوذ الصين»، موقع فرانس 24 الإخباري، 25 أيلول 2021، شوهذ يوم 29 أيلول 2021. في: <https://bit.ly/39LZob>

(81) Kevin Rudd, Why the Quad Alarms China: The success of an Australia-India-Japan-United States strategic dialogue poses a major threat to Beijing's ambitions. Foreign affairs, August 6, 2021. <https://asiasociety.org/magazine/article/why-quad-alarms-china>. Accessed January 2, 2024.

(82) AUKUS – Security Grouping, Journals of India, September 17, 2021. <https://journalsofindia.com/aukus-security-grouping/>. Accessed December 25, 2023.

(83) Kaewkamol Karen Pitakdumrongki. Op. Cit. p. 4.

(84) Michael Schuman. China discovers the limits if its power», The Atlantic, July 28, 2021. <https://www.theatlantic.com/international/archive/202107//china-australia-america/619544>. Accessed January 15, 2024.

(85) AUKUS – Security Grouping. Op. Cit.

(86) Igor Denisov, Oleg Paramonov, Ekaterina Arapova and Ivan Safranchuk. Op. Cit. p. p 73, 74.

(87) Gilbert Rozman, Conceptualization of The Indo- Pacific in Russia's "Turn to the East", International Journal of Asia-Europe Relations, Vol. 8, Issue 1, (July 2022). p. p 46, 47.

(88) Igor Denisov, Oleg Paramonov, Ekaterina Arapova and Ivan Safranchuk. Op. Cit. p. 80.

(89) Alexey V. Kupriyanov. Constructing the Arcto-Pacific, Russia In Global Affairs, No. 4. October/December 2020. <https://eng.globalaffairs.ru/articles/constructing-arcto-pacific/>. Accessed January 15, 2024.

(90) صراع بارد في القطب الشمالي.. هل تندلع المواجهة؟، موقع قناة الميادين الإخباري، 9 تشرين الأول 2022. شوهد يوم 21 يناير 2024. في: <https://2u.pw/>

G8kpXMf

(91) القطب الشمالي.. بحار وثلوج وثروات، الجزيرة نت، 2 آذار 2013. شوهد يوم 21

يناير 2024. في: <https://2u.pw/fdkh6lC>

(92) المحيط المتجمد الشمالي، نقلا عن موقع المعرفة. في: <https://2u.pw/ijEG2V0>

(93) المنطقة القطبية الشمالية، موقع الدبلوماسية الفرنسية، أغسطس 2021. شوهده يوم 21 يناير 2024. في: <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/dossier-pays/arctique-64359>

(94) Rebecca Woodgate, **Bering Strait: The Pacific Gateway To The Arctic**, University Of Washington. http://psc.apl.washington.edu/HLD/Bstrait/Woodgate_AONSeattleNov2015_17thNov2015.pdf, Accessed 20/01/2024.

(95) نبذة تعريفية لمضيق بيرينغ، التقدم العلمي للنشر، نقلا عن الموقع: <https://2u.pw/sqdfhPr>

(96) علاء الدين السيد، طريق الملاحة الشمالي والاحتباس الحراري، ساسة بوست، أبريل 2016، تاريخ التصفح 2024/01/18. <https://www.sasapost.com/northwest-passage/>

(97) أسماء بن مشيرح، «بروز الممرات البحرية للقطب الشمالي كمجال تنافسي جديد»، في: عبد القادر دندن (محرر)، جيوبوليتيك المضائق والممرات البحرية: خريطة المصالح والرهانات العالمية المتشابكة. مرجع سابق. ص 231.

(98) المرجع نفسه. ص 231.

(99) صراع بارد في القطب الشمالي.. هل تندلع المواجهة. مرجع سابق.

(100) -وحيد محمد مفضل، «القطب الشمالي.. حرب باردة أم صراع على الثروة؟»، الجزيرة نت، 8 يناير 2008. شوهده يوم 21 يناير 2024. في: <https://2u.pw/s5pwI26>

(101) المحيط المتجمد الشمالي، مرجع سابق.

(102) المنطقة القطبية الشمالية. مرجع سابق.

(103) -«صعود الصين»، الشرق الوثائقية، 26 تشرين الثاني 2021. شوهده يوم 21 يناير 2024. في:

<https://www.youtube.com/watch?v=GnflQZaKXR0>

(104) Henry Tillman, Yang Jian and Egill Thor Nielsson, The Polar Silk Road: China's New Frontier of International Cooperation, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 4, No. 3, (World Century Publishing Corporation and Shanghai Institutes for International Studies, 2018). p. 346.

(105) Heljar Havnes, The Polar Silk Road and China's role in Arctic governance, Journal of Infrastructure, Policy and Development, Vol 4, Issue 1, (2020). p. 122.

(106) Henry Tillman, Yang Jian and Egill Thor Nielsson. Op. Cit .p 352.

(107) صبري ناجح، «القطب الشمالي في طريقه لاكتساب صفة ممر ملاحى»، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 15741، 2 يناير 2022، شوهد يوم 6 يناير 2023. في: <https://aawsat.com/home/article/3390351>

(108) «صعود الصين». مرجع سابق.

كراسة استراتيجية

العدد 28 - 2024

تحولات مراكز القوة والنفوذ

في المحيط الهادي وجواره الجيوبوليتيكي:

آسيا الباسيفيك - الهندوباسيفيك -

الأركتوباسيفيك

المحتويات

مقدمة	5
الاشكالية البحثية	7
مركزية المحيط الهادي في الجيوبوليتيك البحري المعاصر	10
آسيا الباسيفيك.. بداية التميز الإستراتيجي للمحيط الهادي	25
صعود الهندوباسيفيك.. التوأمة الإستراتيجية بين المحيطين	
الهادي والهندي	32
التوجه نحو الأركتوباسيفيك.. الربط الإستراتيجي بين الهادي	
والمحيط القطبي الشمالي	46
المصادر	61
الخاتمة	58